العدد 184 • أكتوبر - ديسمبر 2025

تيجاريس

مجلة متخصصة في التجارة والاستثمارات الدولية والبينية لمنظمة التعاون الإسلامي

ملف خاص

من التراث إلى السوق: ازدهار الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي

مقابلة

الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو

الأمين العام المساعد المكلّف بالشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي

تحديث اتفاقية الاستثمار 1981: خطوة جديدة لمنظمة التعاون الإسلامي نحو تحفيز الاستثمار بالدول الأعضاء.

قصص نجاح ريادة الأعمال النسائية في إفريقيا جنوب الصحراء: سان كلاي توغو، قوة هادئة لرؤية راسخة ومتطلعة إلى المستقبل

الاقتصاد الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي: رافعة استراتيجية للنمو العالمي

ISSN : 2230-1933

المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره في الدار البيضاء (المغرب)، هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مكلف بتنمية التجارة والاستثمارات البينية للدول الأعضاء.

من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع الاستثمارات ذات الصلة بتنمية المبادلات التجارية؛
- المساهمة في الترويج لمنتجات الدول الأعضاء وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية؛
- العمل على جمع ونشر المعلومات التجارية؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية الدولية؛
- مساعدة المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية.

محاور أنشطة المركز:

التنشيط التجاري

- تشجيع الاتصالات واللقاءات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء؛
- الترويج لمنتجات الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال إقامة المعرض الإسلامي وتنظيم المعارض القطاعية والمتخصصة بصفة منتظمة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز قدرات وكالات تنمية الصادرات.
- تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري.

الاعلام التجاري

- جمع ونشر البيانات التجارية؛
- تطوير قواعد بيانات تجارية يسهل الوصول إليها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتنظيم مراكز التوثيق وشبكات المعلومات التجارية.

تشجيع الاستثمار

- تشجيع الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء؛
- تقديم الاستشارات والخبرات للدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمارات، ولاسيما الاستثمار الموجه نحو التصدير.

الدراسات والبحوث

- نشر تقرير سنوي حول التجارة البينية الإسلامية؛
- إجراء دراسات قطاعية حول المنتجات والأسواق؛
- دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعرقل التجارة بين الدول الأعضاء.

التدريب

- تنظيم الندوات والدورات التدريبية
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيئة من الخبراء في مختلف مجالات تنمية التجارة.

المفاوضات التجارية الدولية

- مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات التجارية؛
- التحضير وتنظيم المفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الإفتتاحية

قطاع الصناعة التقليدية كرافعة لتعزيز الصناعة المحلية على الصعيد الدولي

لطالما اعتُبرت الصناعة التقليدية قطاعًا تقليديًا يقتصر دوره على صون الثقافة والتراث، غير أنها أضحت اليوم رافعة اقتصادية استراتيجية لتعزيز الصناعات المحلية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. فمن خلال المزج بين الخبرة المتوارثة وروح الابتكار، يساهم هذا القطاع في خلق فرص الشغل، وتحفيز الإنتاج الوطني، وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وفي العديد من دول المنطقة، أخذت الحدود الفاصلة بين الحرف والصناعة تتلاشى تدريجيًا، حيث تحولت ورش الحرفيين إلى وحدات إنتاجية صغيرة قادرة على تزويد الشركات الصناعية بالمكوّنات والتصاميم والمنتجات نصف المصنعة. وسواء في مجالات النسيج أو الصناعات الجلدية أو الأثاث أو الحلي، يضطلع الحرفيون بدور محوري في إرساء القيمة المضافة محليًا. ويُعدّ المغرب نموذجا بارزا في هذا السياق، إذ تمثل الصناعة التقليدية حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر فرص عمل لنحو 2.4 مليون شخص، أي ما يقارب 20% من الساكنة النشيطة. ومن خلال برامج إرساء العلامات، واعتماد التحول الرقمي، وإقامة شراكات فعالة مع القطاع الخاص، تمكن المغرب من تثبيت مكانة هذا القطاع كحلقة أساسية ضمن نسيجه الصناعي، مسجّلًا رقم معاملات في مجال الصادرات بلغ نحو 1.1 مليار خلال سنة 2023.

وعلى المنوال نفسه، تستند تركيا في صناعات الجلد والتصميم إلى شبكة متماسكة من الحرفيين، تُمكّنها من تقديم منتجات ذات قيمة مضافة عالية تجمع بين الأصالة وروح الحداثة. وتُبرز هذه النماذج مجتمعةً الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها قطاع الحرف اليدوية بالنسبة للدول، إذ إن تعزيز إدماج الحرفيين في سلاسل القيمة الصناعية كفيل بتقليص الاعتماد على الواردات، ودعم القدرة التنافسية الإقليمية، وتطوير علامات تجارية محلية تعكس الهوية الثقافية، فضلًا عن توظيف هذا القطاع كرافعة لتعزيز السيادة الاقتصادية ودعم مسارات التنمية المستدامة.

غير أن استثمار هذه الإمكانات على الوجه الأمثل يظل مشروطًا بتجاوز عدد من التحديات، وفي مقدمتها تحسين الولوج إلى التكوين المهني ومصادر التمويل، وتوحيد معايير الجودة، وتعزيز آليات الترويج والتصدير. كما يشكل الابتكار والرقمنة ركيزتين أساسيتين لتحديث القطاع، مع ضرورة الحفاظ على أصالة المنتجات وصون طابعها التراثي.

تهدف الدورة الثانية لمعرض الصناعة التقليدية، التي احتضنتها مدينة الدار البيضاء خلال الفترة من 18 إلى 28 دجنبر 2025، إلى مواكبة الدول في مواجهة مختلف هذه التحديات، وجعل هذا الحدث رافعة حقيقية لتنمية قطاع يُعدّ ركيزة أساسية للصناعة المحلية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد شكّل المعرض منصة بارزة للتعريف بالمواهب والإبداعات داخل فضاء المنظمة، كما أتاح فضاءً للتلاقي وتبادل الخبرات بين المهنيين والمؤسسات وممثلي القطاع الخاص، من خلال الندوات الموضوعاتية المنظمة على هامشه، والتي تناولت قضايا الابتكار المستدام، واتجاهات التصميم، واستراتيجيات الولوج إلى الأسواق الدولية.

وعلى امتداد أيامه، تميز المعرض أيضًا بأمسيات احتفت بالتنوع الثقافي لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث استمتع الزوار بعروض للرقص والموسيقى التقليدية ومختلف أشكال التعبير الفني، بما يعكس ثراء وتعدد ثقافات هذه الدول.

في ظل عالم أصبحت فيه معايير التميز والاستدامة عوامل حاسمة في تعزيز القدرة التنافسية، تبرز الصناعة التقليدية كرافعة استراتيجية وخيار مستقبلي واعد لدول منظمة التعاون الإسلامي، لما تزخر به من تنوع حضاري وثراء ثقافي يعكس عمق الهوية والتاريخ. فإن الاستثمار في هذا القطاع لا يقتصر على صون التراث وحمايته فحسب، بل يشكل مدخلًا فعالًا لدعم الصناعات المحلية، وتحفيز الابتكار، وتثمين المهارات والخبرات الحرفية، فضلًا عن إحداث فرص الشغل. كما يسهم في تعزيز اندماج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، وترسيخ حضورها في المشهد الاقتصادي الدولي من خلال منتجات تحمل طابعًا أصيلًا وقيمة مضافة عالية.

السيدة لطيفة البوعبدلاوي
المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

الفهرس

العدد 184 • أكتوبر - ديسمبر 2025

أخبار منظمة التعاون الإسلامي

03 الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يلتقي بفخامة المشير محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، بأبوظبي
04 اليوم الدولي للطفلة: منظمة التعاون الإسلامي تجدد التزامها بتمكين الفتيات وتعزيز حقوقهن
04 انعقاد اجتماع فريق العمل المكلّف بدراسة خارطة الطريق الخاصة بمسار إصلاح منظمة التعاون الإسلامي في جدة
05 وزراء الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي يدعون إلى تعزيز التعاون خلال اجتماعهم في عمّان
06 انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر وزراء العمل في الدول الإسلامية بالدوحة
07 مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بالدوحة
08 مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في الدورة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي بالرياض
08 فريق الخبراء الحكوميين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يدرس برنامج العمل العشري الجديد 2026–2035
10 المهرجان الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو
13 المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع السنوي التاسع للتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

أخبار المركز الإسلامي لتنمية التجارة

14 مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة العاشرة لمعرض المنتجات الحلال بإسطنبول
15 مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة الوزارية الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بإسطنبول: محطة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي في فضاء منظمة التعاون الإسلامي
16 المركز الإسلامي لتنمية التجارة يعزّز الاستثمار في الصحة العالمية عبر أدوات التمويل الإسلامي
18 الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية الاستثمارات وتشجيعها
19 الدورة الرابعة لمركز معلومات الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجالي التجارة والاستثمار داخل الدول الأعضاء في المنظمة

مقابلة

20 سعادة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد المكلّف بالشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي

ملف خاص

24 من التراث إلى السوق: ازدهار الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي
34 قطاع الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي: الدورة الثانية للمعرض التجاري للصناعة التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي

مقالات وأخبار

36 الصناعة التقليدية المغربية/ في أبهى حللها ورشة الزليج: إرثٌ عريقٌ متجذّر في عائلة بنعذيبة
38 الصناعة التقليدية المغربية/ النحت على الخشب: فن تزواقت
40 الاقتصاد الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي: رافعة استراتيجية للنمو العالمي
44 قصص نجاح ريادة الأعمال النسائية في إفريقيا جنوب الصحراء : سان كلاي توغو، قوة هادئة لرؤية راسخة ومتطلّعة إلى المستقبل

الأخبار الدولية والمنتديات

48 المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي–الإفريقي (الدورة الخامسة)
50 جيتكس جلوبال دبي 2025
51 المؤتمر التاسع لمبادرة الاستثمار في المستقبل
30-27 أكتوبر 2025، الرياض – المملكة العربية السعودية

مستجدّات الدول

52 الزخم الاقتصادي في السنغال: مرحلة جديدة من الثقة والسيادة الاستراتيجية
53 الداخلة : سيادة لوجستية في إفريقيا
54 ماليزيا في طليعة نمو رابطة آسيان عام 2025

تيجاريس | صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة | ISSN : 2230-1933

مديرة النشر السيدة لطيفة البوعبدلاوي • **هيئة التحرير** السيدة لطيفة البوعبدلاوي، السيد مامودو بوكار سال، السيدة كادياتو ديالو، السيد إسماعيل تاقي، السيد شريف الحمراوي، • **التصميم والتصفيف** سمير طبيش • **إنجاز** تحدي إفريقيا للنشر•
الناشر المركز الإسلامي لتنمية التجارة برج حبوس 11/12 الطابق 20000 الدار البيضاء-المغرب www.icdt@icdt-oic.org -icdt-cidc.org

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يلتقي بفخامة المشير محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، بأبوظبي

شارك سعادة السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الإطلاق الرسمي للمخطط الوطني للتنمية في جمهورية تشاد (تشاد كونيكسيون 2030)، وذلك خلال المنتدى رفيع المستوى للتجارة والاستثمار الذي نُظّم في أبوظبي يومي 10 و11 نونبر 2025، بمبادرة من وزارة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي لجمهورية تشاد.

وبهذه المناسبة، أطلق فخامة المشير محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، رسميًا مخطط «تشاد كونيكسيون 2030»، مؤكّدًا للمجتمع الدولي للمستثمرين ما تنعم به بلاده من استقرار وما تزخر به من إمكانات واعدة. ومن جانبه، أشاد سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، بهذه المبادرة، وجدّد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بإرساء شراكات تنموية مستدامة مع جمهورية تشاد وسائر الدول الإفريقية.

ويجدر بالذكر أن مشروع «تشاد كونيكسيون 2030» يهدف إلى قيادة البلاد نحو تحول اقتصادي واجتماعي مستدام، واستقطاب استثمارات تفوق 30 مليار دولار أمريكي في عدد من القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، من بينها الزراعة، وتربية الماشية، والسياحة، والصيد البحري، وقطاع النفط، والقطاع المنجمي.

ويُشار إلى أنه على هامش أشغال المنتدى، استقبل فخامة المشير محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، في مقرّ إقامته بأبوظبي، يوم 12 نونبر 2025، سعادة السيد حسين إبراهيم طه. وخلال هذا اللقاء، تباحث الجانبان الجهود التي تبذلها جمهورية تشاد في مجال تعزيز التجارة والاستثمار، كما أكّدا على ضرورة توطيد روابط التعاون بين جمهورية تشاد ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما فيما يتعلّق بتنفيذ مخطط «تشاد كونيكسيون 2030». ■

اليوم الدولي للطفلة: منظمة التعاون الإسلامي تجدد التزامها بتمكين الفتيات وتعزيز حقوقهن

بمناسبة اليوم الدولي للطفلة، الذي يُحتفل به في 11 أكتوبر من كل سنة، والذي يُنظَّم هذا العام تحت شعار:
«الفتاة التي أنا عليها، والتغيير الذي أحمله: الفتيات في طليعة الأزمات»، جدّدت منظمة التعاون الإسلامي التزامها الراسخ بحماية حقوق الفتيات وصون كرامتهن وتعزيز إمكاناتهن في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وتُقِرّ المنظمة بأنه في سياقات النزاعات، والصدمات المناخية، وحالات النزوح، وعدم الاستقرار الاجتماعي، غالبًا ما تتحمّل الفتيات عبئًا غير متكافئ، ومع ذلك يظللن رمزًا للأمل، والصمود، والتغيير، والتحوّل الإيجابي داخل أسرهن ومجتمعاتهن.
ومن خلال خطة العمل لمنظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)، تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى إرساء إطار شامل لتعزيز ولوج الفتيات إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، وذلك في انسجام تام مع القيم الإسلامية والمعايير الدولية. وإلى جانب هذه الخطة، يعكس إعلان جدة حول حقوق المرأة في الإسلام، المعتمد في نوفمبر 2023، واتفاقية جدة لحقوق الطفل في الإسلام الجاري استكمالها، التزام وإرادة منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة بين النساء والرجال في الدول الأعضاء، وحماية حقوق الطفلة في عالم يتّسم بعدم الاستقرار وتزايد التحديات. ■

انعقاد اجتماع فريق العمل المكلّف بدراسة خارطة الطريق الخاصة بمسار إصلاح منظمة التعاون الإسلامي في جدة

انعقد اجتماع فريق العمل المكلّف بدراسة خارطة الطريق الخاصة بمسار إصلاح منظمة التعاون الإسلامي يوم 9 نونبر 2025 بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، برئاسة سعادة السفير جنك أوراز، الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى منظمة التعاون الإسلامي. وقد تركزت المناقشات خلال هذا الاجتماع حول مبادرات الإصلاح الرامية إلى تعزيز فعالية المنظمة، حيث عمل المشاركون على إعداد جدول أعمال لعقد اجتماعات متتالية بما يضمن تنفيذ إصلاحات جوهرية ومستدامة.

كما تبادل المندوبون وجهات النظر بشأن أفضل الممارسات الكفيلة بترشيد وتبسيط مسار اتخاذ القرارات، وتعزيز انسجامه، وضمان بقائه موجَّهًا وقابلًا للتنفيذ، ومتوافقًا مع أولويات المنظمة وولاياتها. ■

وزراء الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي يدعون إلى تعزيز التعاون خلال اجتماعهم في عمّان

انعقدت الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في عمّان، بالمملكة الأردنية الهاشمية، يومي 8 و9 أكتوبر 2025، تحت شعار «الصحة: مسؤوليتنا المشتركة». وقد جمع المؤتمر وزراء الصحة ورؤساء الوفود، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، على مدى يومين من المداولات رفيعة المستوى والنقاشات الفنية، تُوِّجت باعتماد عدد من القرارات الرئيسية وإقرار «إعلان عمّان»، الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير القطاع الصحي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

بهذه المناسبة، شدّد معالي الدكتور إبراهيم بدور، وزير الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية، على ضرورة تعزيز العمل الإسلامي المشترك لمواجهة أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الصحي. ومن جانبه، أكّد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ممثّلاً بسعادة السفير أفتاب أحمد خوخر، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، أن قطاع الصحة يظل في صدارة أولويات الدول الأعضاء، لما له من دور محوري في تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة. كما نوّه معالي المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، بمتانة الشراكة القائمة بين منظمته ومنظمة التعاون الإسلامي في مواجهة التحديات الصحية العالمية خلال السنوات الأخيرة.

وخلال المداولات، أعربت الدول الأعضاء عن ترحيبها بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الصحي الاستراتيجي للفترة 2014–2023، وأيّدت تمديده لمدة عامين إضافيين، للفترة 2025–2027. كما دعت إلى تكثيف التعاون في مجال مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وتعزيز جودة خدمات الرعاية الصحية بما يسهم في خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع.

وفي ختام أعماله، اعتمد المؤتمر «إعلان عمّان»، الذي جدّد التأكيد على أهمية توفير رعاية صحية أولية مرِنة ومتمحورة حول الإنسان، وتعزيز سلاسل الإمداد الصحية، واعتماد تخطيط متكامل للقوى العاملة الصحية، بما يضمن تمكين أكثر من 1.9 مليار نسمة في العالم الإسلامي من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية بصورة عادلة. ■

انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر وزراء العمل في الدول الإسلامية بالدوحة

انعقدت الدورة السادسة لمؤتمر وزراء العمل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من *15* إلى *16* أكتوبر *2025* بالدوحة، تحت الرعاية السامية لسعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر.

وقد نُظّم هذا المؤتمر تحت شعار «تجارب محلية، إنجازات عالمية: قصص نجاح في العالم الإسلامي»، وجمع وزراء العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب ممثلي المؤسسات والمجتمع المدني، لمناقشة مختلف القضايا المرتبطة بتعزيز تنافسية القوى العاملة وتنمية مهاراتها، وكذا النهوض بالعمل اللائق والمنتج في دول المنظمة. وقد أتاح هذا اللقاء رفيع المستوى تبادل أفضل الممارسات في مجالات سياسات التشغيل، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية، والإدماج في سوق العمل، كما شكّل إطارًا لتعزيز التعاون بين الدول والترويج لحلول مبتكرة لمواجهة التحديات المشتركة في عالم العمل.

وبدعوة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في أشغال هذا المؤتمر، حيث قدّم أنشطته الرامية إلى التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وتعزيز خلق فرص العمل لفائدة هذه الفئات التي تتأثر بشكل كبير بإشكالية البطالة. وعلى هامش المؤتمر، أجرى الدكتور مامودو بوكار سال، المدير العام المساعد، مباحثات مع السيدة نورا مبارك العولان، مديرة إدارة البحوث والدراسات بغرفة تجارة قطر، وكذلك مع أعضاء «قطر إكسبورتس» التابعين لبنك قطر للتنمية، وذلك بشأن مشاركتهم ورعايتهم لمنتدى الاستثمار في مالي. ومن جهة أخرى، يجدر التنويه إلى أنه بهذه المناسبة قام وزراء العمل في عدد من الدول الأعضاء، من بينها المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية سيراليون، والجمهورية اليمنية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية إندونيسيا، بالتوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء في مجالي العمل والتشغيل. وبهذا التوقيع ارتفع عدد الدول الموقعة على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي إلى اثنتين وثلاثين (32) دولة، بما يعكس التزام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون في مجال العمل والتشغيل. ■

مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بالدوحة

أقيمت هذه القمة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمشاركة قادة الدول والحكومات، وتهدف إلى تسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز التشغيل الكامل والعمل اللائق، وتحقيق الإدماج الاجتماعي. كما تسعى إلى سدّ الفجوات المستمرة، وإعادة تأكيد الالتزام العالمي بالتنمية الاجتماعية، وإعطاء دفعة جديدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في أفق عام *2030*.

وشهدت الـدورة الثانية من هذه القمة، المنعقدة في الدوحة خلال الفترة من 4 إلى 6 نوفمبر، مشاركة رؤساء دول ومسؤولين حكوميين وعدد من وفود المنظمات الدولية، من بينها منظمة التعاون الإسلامي، التي شاركت بوفد رفيع المستوى ترأسته الدكتورة أمينة الحاجري، المديرة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسريـة، إلى جانب سعادة السفير حميد أوبيلويرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

وقد شارك وفد منظمة التعاون الإسلامي في عدد من الجلسات وورش العمل التي تناولت قضايا محورية في مجالات التمكين الاجتماعي، والتنمية المستدامة، والابتكار في العمل الاجتماعي، وتعزيز الشراكات الدولية.

ومن أبـرز محطات هذه القمة، الجلسة التي نظمتها منظمة التعاون الرقمي تحت عنوان «استراتيجيات قائمة على البيانات لسد فجوات التنمية الاجتماعية وتسريع بناء اقتصاد رقمي شامل»، وكذا الفعالية الجانبية التي نظمها سلطنة عُمان تحت عنوان «المرأة في صميم التنمية: من التمكين إلى الأثر». كما حضر الوفد الجلسة التي نظمها معهد الدوحة الدولي للأسرة بعنوان «الأسرة، حجر الزاوية في التنمية والاندماج الاجتماعي: مقاربة استراتيجية من أجل مستقبل مستدام».

وعلاوة على ذلك، شاركت الدكتورة أمينة الحاجري في فعالية رفيعة المستوى بعنوان «ريادة الأعمال النسائية والابتكار الرقمي في خدمة التنمية المستدامة»، بحضور شخصيات وقيادات نسائية من الأمم المتحدة ومنظمات دولية، إلى جانب عدد من الوزراء. وقد ناقشت المشاركات خلال هذه الفعالية دور القيادات النسائية في التحول الرقمي، والتحديات التي تواجهها النساء في هذا المجال، والحلول المقترحة لتعزيز مشاركتهن فيه.

وخـلال مختلف مداخلاته، أكـدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن مشاركتها تندرج في إطار حرص المنظمة على دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، انسجامًا مع رؤية المنظمة 2025. كما عبّرت عن خالص شكرها لدولة قطر على حُسن الاستقبال والتنظيم المتميز لأعمال القمة، وعلى جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون الدولي في قضايا التنمية الاجتماعية. ■

مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في الدورة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي بالرياض

بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل، وزير الرياضة بالمملكة العربية السعودية ورئيس الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، ترأس معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السيد حسين إبراهيم طه، وفدًا رفيع المستوى للمشاركة في الدورة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي، التي نُظِّمت خلال الفترة من *7* إلى *21* نوفمبر *2025* بمدينة الرياض، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

وخلال حفل افتتاح هذه الألعاب، أشادَت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ممثلةً في سعادة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية والأسرية، بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لدعم العمل الإسلامي المشترك في ظل القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. كما ثمّن سعادته الجهود المتواصلة للمملكة في دعم الرياضة على مستوى العالم الإسلامي والدولي، مؤكدًا أن ألعاب التضامن الإسلامي تُعد أكبر حدث رياضي في العالم الإسلامي، وأحد أبرز الفعاليات الرياضية العالمية التي تجسّد قيم الوحدة والتضامن والأخوة الإسلامية.

ويُذكر أن هذه الدورة شهدت مشاركة أكثر من 3,000 رياضي من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب وزراء الشباب والرياضة ومسؤولين عن منظمات إقليمية ودولية تنشط في المجالات المرتبطة بالرياضة والشباب. كما تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت أول دولة تستضيف ألعاب التضامن الإسلامي سنة 2005. ■

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يدرس برنامج العمل العشري الجديد 2026–2035

اجتمع فريق الخبراء الحكوميين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من *17* إلى *20* نوفمبر *2025* بجدة، في المملكة العربية السعودية، لمواصلة مراجعة برنامج العمل العشري الجديد للمنظمة للفترة *2026–2035*. وهدفت هذه الاجتماعات، التي استمرت أربعة أيام، إلى استكمال إعداد مشروع البرنامج الجديد تمهيدًا لعرضه على القمة الإسلامية المقبلة لاعتماده.

وفي كلمته الافتتاحية، أعرب الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى منظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير جنك أوراز، عن شكره وتقديره لممثلي الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة على مشاركتهم الفاعلة في سلسلة الاجتماعات الرامية إلى إعداد برنامج العمل العشري الجديد. كما قدّم عرضًا لخارطة الطريق والأعمال التي اضطلعت بها الأمانة العامة للمنظمة في هذا الشأن. ومن جانبه، ألقى سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، الدكتور أحمد كاويسا سنغندو، كلمة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، حيث أكد أن مشروع برنامج العمل العشري الجديد يُعد خارطة طريق حقيقية للسنوات العشر المقبلة، ويهدف إلى تعزيز العمل الإسلامي المشترك في مختلف المجالات الاستراتيجية والأولويات ذات الأهمية للدول الأعضاء. كما ثمّن المساهمات القيّمة للدول التي تم إدراج مقترحاتها بشكل مناسب في مشروع الوثيقة المعروضة على الاجتماع.

وخلال أيام العمل، تميّزت المناقشات بمشاركة مكثفة من ممثلي الدول الأعضاء، وأسفرت عن تبادل بنّاء للآراء حول الأولويات التي ينبغي إيلاؤها لمختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. وقد حظيت القضايا السياسية والاقتصادية بالنصيب الأكبر من المداخلات.

وفي هذا السياق، أشاد رئيس الاجتماع، سعادة السفير جنك أوراز، بالجهود الكبيرة التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها الفرعية، غير أنه شدّد على أن التنفيذ الفعلي لبعض الأنشطة يتطلب موارد مالية إضافية، داعيًا الدول الأعضاء إلى الوفاء بانتظام بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة وهياكلها التابعة.

وعقب اختتام اليوم الثالث، وبعد استعراض جميع المجالات المبرمجة، تبيّن أن بعض النقاط تستدعي إجراء مشاورات إضافية بين ممثلي الدول وعواصمهم. ولتمكين المنظمة من إدماج جميع المقترحات والتعديلات في البرنامج قبل عرضه للمصادقة النهائية، اقترح رئيس الاجتماع عقد اجتماع تكميلي في موعد يراعي الاستحقاقات المقبلة للمنظمة، ولا سيما اجتماع وزراء الخارجية المقرر عقده في أذربيجان سنة 2026، مع ترك تحديد التاريخ المناسب للمنظمة.

ويُذكر أنه بدعوة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، شارك وفد من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، برئاسة المدير العام المساعد للمركز الدكتور مامودو بوكار سال، في هذا الاجتماع للمساهمة في استكمال إعداد برنامج العمل العشري. وقد مكّنت هذه المشاركة المركز من متابعة صياغة الإطار الاستراتيجي للمنظمة للسنوات العشر المقبلة عن كثب. كما أكدت المناقشات المكانة المحورية للقضايا الاقتصادية والتجارية ضمن اهتمامات الدول الأعضاء، وهو ما يتيح للمركز فرصة تعزيز دوره ومساهمته داخل المنظمة.

وعلى هامش الاجتماع، عقد وفد المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة لقاءات ثنائية مع ممثلي الدول الأعضاء ومشاركين آخرين، بهدف توطيد الشراكات واستكشاف فرص التعاون لتنظيم فعاليات مشتركة. كما عُقد لقاء مع المدير العام لإدارة الشؤون التكنولوجية والعلمية بمنظمة التعاون الإسلامي، جرى خلاله بحث تنظيم أنشطة مشتركة تهدف إلى تعزيز الاستثمار في قطاع الصحة. ■

المهرجان الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو

نظّمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بشراكة مع وزارة الثقافة في جمهورية أذربيجان، المهرجان الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي تحت شعار «أسبوع باكو الإبداعي»، وذلك خلال الفترة من *5* إلى *11* ديسمبر *2025*.

وترأس وفد منظمة التعاون الإسلامي في هذه المناسبة سعادة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والاجتماعية والإنسانية بالمنظمة. وقد أُقيم حفل افتتاح المهرجان بحضور معالي السيد عادل كريملي، وزير الثقافة في جمهورية أذربيجان، وبمشاركة وزراء الثقافة ووفود من 50 دولة، إلى جانب مؤسسات متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات دولية، وبحضور أكثر من 5,000 زائر.

وفي هذه المناسبة، ألقى السفير طارق علي بخيت كلمة سعادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، عبّر فيها عن خالص شكر المنظمة وامتنانها لحكومة وشعب جمهورية أذربيجان على تنظيم هذا المهرجان الذي يهدف إلى جعل مدينة باكو عاصمة عالمية للصناعات الإبداعية. كما أشاد بالدعم المتواصل الذي تقدمه جمهورية أذربيجان لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في مجالات الثقافة، والشؤون الإنسانية، والتعاون الاقتصادي، وتبادل أفضل الممارسات، إضافة إلى إسهامها في إرساء منصة للاحتفاء بالتراث الغني والمتنوع للعالم الإسلامي. وأبرز سعادته كذلك المكانة المحورية التي تحتلها الأنشطة الثقافية في تعزيز العلاقات الشخصية والمؤسسية، وبناء شبكات التعاون والشراكات المثمرة، مؤكداً أهمية التبادل الثقافي في إثراء التراث المشترك للعالم الإسلامي، وتصحيح التصورات الخاطئة، وتعزيز الهوية الجماعية وترسيخ قيم

الوحدة والتضامن داخل منظومة منظمة التعاون الإسلامي.

وشهد هذا الحدث تنظيم عدد من الفعاليات والمعارض الهادفة إلى الترويج للصناعات الإبداعية والمبتكرة المرتبطة بالفن والثقافة والتعليم في دول المنظمة. ومن بينها معرض «القرية الإبداعية» الذي عرض تركيبات فنية وأعمالاً حرفية وإبداعات لفنانين شباب وورش عمل لجماعات إبداعية، ومعرض الصناعات الثقافية والإبداعية الذي ضم عشرات المشاريع في مجالات التصميم، والسينما، والموضة، والفن الرقمي، والرسوم المتحركة، والتقنيات الناشئة، ومعرض الخط الإسلامي المنظم بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، إلى جانب معرض الشركات الناشئة I2C، ومنصة الأفلام الشرقية (Omarket)، وورشة الإبداع AI4Art، ومنصة CulTech التي تقدم حلولاً تكنولوجية لقطاع الثقافة في العالم الإسلامي. كما نُظّمت على هامش هذه الفعاليات موائد مستديرة، وعروض، ومنتديات تناولت مجالات السينما، والمسرح، والموسيقى، والموضة، والرقص، وتصميم الألعاب، والرسوم المتحركة، والإبداع الرقمي، فضلاً عن عقد اجتماع رفيع المستوى لوزراء الثقافة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لبحث المبادرات المشتركة والآفاق الجديدة للتعاون في مجال الصناعات الإبداعية والمبتكرة.

وفي ختام المهرجان، تم اعتماد بيان ختامي من قبل الدول المشاركة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، حدّد رؤية مشتركة للدول الأعضاء تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الصناعات الإبداعية، وتشجيع المبادرات المشتركة، وإعطاء زخم جديد للدبلوماسية الثقافية. كما شدّد البيان على الأهمية الاستراتيجية لإقامة شراكات مستقبلية ومواصلة جهود التعاون بين الدول.

وبدعوة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، شارك وفد من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، برئاسة السيد إسماعيل التاقي، رئيس قسم تسهيل المبادلات التجارية. وعلى هامش «أسبوع باكو الإبداعي»، نظّم المركز ندوة حول موضوع «دور الصناعات الثقافية والإبداعية في تعزيز التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي». وقد مكّنت هذه الجلسة، التي عُقدت يوم الثلاثاء 9 ديسمبر، المتدخلين من استكشاف الاستراتيجيات الكفيلة بالاستفادة من إمكانات الصناعات الثقافية والإبداعية لتعزيز الاستثمار والتجارة البينية في مجال الخدمات داخل فضاء المنظمة. وأدار النقاش السيد سمير حاجيبايو، شريك في Caucasus Ventures، وشارك فيه ممثلون عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة، ومركز إرسيكا، إلى جانب مستثمرين من عدة دول.

قدّم السيد بيران مامادو سالان ممثل عض المركز الإسلامي لتنمية التجارة عرضا حول موضوع تعزيز التجارة والاستثمار البيني بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال الخدمات الإبداعية: بناء سلاسل القيمة وتكامل الأسواق.

وفي هذا الإطار، أوضح السيد سالان أن المركز يعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية محركات أساسية لتنويع الاقتصاد، وعنصرًا محوريًا في تحقيق أهداف تعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

وترتكز استراتيجية المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال النهوض بالخدمات الإبداعية والاستثمار على ركيزتين أساسيتين:

1. تعزيز تدفق الاستثمارات: ينظم المركز منتديات «أيام الاستثمار لـ (ICDT Invest Days)» بهدف توجيه رؤوس الأموال بشكل خاص نحو الشركات العاملة في مختلف القطاعات، بما فيها شركات الصناعات الثقافية والإبداعية.

2. الترويج التجاري (المعارض المتخصصة): يحدد المركز الصناعات الثقافية والإبداعية كقطاع محوري للترويج من خلال تنظيم المعارض المتخصصة والبعثات التجارية.

شهدت الجلسة كذلك مشاركة ممثلين عن مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، إضافة إلى ممثلة عن مكتب الاستشارات «Venture Partner TREOO VC» المتخصص في تقييم الشركات الناشئة وتأطيرها. وقد تناول مركز سيسريك موضوع تنمية رأس المال البشري وتعزيز القدرات من أجل صناعات إبداعية مستدامة، في عرض قدّمته السيدة عليا شريفي أورتاك،

مسؤولة التعاون التقني بالمركز. كما أبرز السيد محمد إفدالدين كليتش من مركز إرسيكا أهمية الابتكار في مجالي الحِرَف التقليدية والخط الإسلامي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن جهتها، ركزت السيدة مينه ديديكوجا، ممثلة «Venture Partner TREOO VC»، على المعايير التي يبحث عنها المستثمرون في مشاريع رواد الأعمال لمنحهم التمويل، ولا سيما ما يتعلق بالإنتاجية وأداء الإبداع داخل بيئة العمل.

وإلى جانب هذه الجلسة، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنسيق ورعاية مشاركة عدد من رواد الأعمال الشباب في هذا المهرجان الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يشكل محورًا أساسيًا في أنشطته الرامية إلى بناء القدرات وتمكين رواد الأعمال في الصناعات الإبداعية. وتندرج هذه المبادرة ممن نشاط «القرية الإبداعية (MYEX-PO)» الذي وفّر فضاءً للعرض مخصصًا للفنون التقليدية، والحِرَف، ومنتجات الصناعات الثقافية والإبداعية. وقد شملت رعاية المركز أربع شركات ناشئة في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية تنشط في مجالات الموضة، والإنتاج السينمائي، والتصوير الفوتوغرافي، والفنون التشكيلية، حيث تواجدت أجنحتها في منطقة «Invest 2 Create Zone». ويتعلق الأمر بكل من جونيور شارلي كودجو من كوت ديفوار، صاحب مشروع Instant2VieStudio، ومسيرة توري من مالي، المديرة التنفيذية لشركة WIDOO Design، ووينديانغنادغ سيسيل ماري كلير سيبغو من بوركينا فاسو عن مشروع CLO Design، وإبراهيم مبنغ نن السنغال عن مشروعه Iboo Photo-graphy.

شكّلت الأجنحة والشركات الناشئة ركيزة أساسية في تحقيق أهداف هذه المبادرة، إذ وفّرت منصّة تفاعلية مكّنت رواد الأعمال الشباب من عرض مشاريعهم وخدماتهم أمام ممولين وشركاء محتملين، فضلاً عن الجمهور المهتم الذي توافد على الأجنحة. وقد حظيت هذه المساحات باهتمام خاص من خلال زيارة مدير الاتصال بمنظمة التعاون الإسلامي، والدكتور أمث ديالو، مدير اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية في منظمة التعاون الإسلامي (كومياك).

كما أتاح المهرجان للمشاركين فرصة توسيع شبكات تواصلهم مع نظرائهم من مختلف الدول، بما يسهم في تعزيز التعاون وتشجيع الترويج لمشاريع الإنتاج المشترك. ■

المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع السنوي التاسع للتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

بدعوة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، شارك وفد من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، برئاسة السيدة لطيفة البوعبدلاوي، في الاجتماع السنوي التاسع للتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (ACMOI)، الذي عُقد بمقر المنظمة في جدة يومي 10 و11 دجنبر 2025. وقد جمع هذا الاجتماع السنوي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والأمناء العامين المساعدين للمنظمة، ورؤساء الإدارات بالأمانة العامة، إضافة إلى أطر وموظفين من مختلف الإدارات المعنية.

وخلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع، ألقى سعادة الدكتور أحمد كاويسا سنجندو، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بالشؤون الاقتصادية، كلمة أكد فيها أهمية هذا الاجتماع الذي ينعقد في ظل مواجهة الدول الأعضاء لجملة من التحديات الاقتصادية والمالية وغيرها، من قبيل التغير المناخي، وانعدام الأمن الغذائي، وحركات نزوح السكان، والنزاعات. وفي هذا السياق، أوضح سعادته أن المناقشات ستنصب على الوضع الراهن لتنفيذ الأنشطة في مختلف القطاعات، فضلاً عن تحديد أولويات السنة المقبلة، وذلك انسجامًا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وخلال هذا اللقاء، قام المشاركون باستعراض مستوى تنفيذ أنشطة السنة الجارية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع السابق المنعقد في ديسمبر 2024، كما اقترحوا مشاريع موجزة لسنة 2026. وراجعوا كذلك التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المبرمجة من طرف المنظمة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والرياضية، والأسرية، والإعلامية، وحقوق الإنسان، إضافة إلى المجال الإنساني.

وفي ختام الأشغال، صاغ المشاركون مجموعة من التوصيات المتعلقة بالمشاريع الجديدة، وذلك تمهيدًا لعرضها على مجلس وزراء الخارجية، المقرر انعقاده سنة 2026 في جمهورية أذربيجان. ■

مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة العاشرة لمعرض المنتجات الحلال بإسطنبول

في إطار أنشطته الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قطاع صناعة الحلال، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بشراكة مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامي، وتحت الرعاية السامية لرئاسة جمهورية تركيا، الدورة العاشرة لمعرض منتجات الحلال للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة من *26* إلى *29* نونبر *2025* بمركز «*Istanbul Expo Center*»، بالتزامن مع انعقاد «القمة العالمية الحادية عشرة للحلال *2025*»، تحت شعار: تعزيز صناعة الحلال من خلال الابتكار والتميّز.

وقد هدف هذا المعرض إلى استقطاب الفاعلين في سلسلة صناعة الحلال الباحثين عن فرص للأعمال والشراكات داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، كما شكّل مناسبة للشركات والجهات العاملة في هذا المجال للتعريف بمنتجاتها وخدماتها، وتطوير الاستثمارات في قطاع الحلال.

وشملت فئات المنتجات المعروضة مجالات: السياحة الحلال، والتمويل الإسلامي، والنسيج والموضة المحتشمة، ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية، والمنتجات الغذائية والمشروبات، وتصنيع الأغذية، والآلات والمعدات، والتغليف.

وسجّل المعرض مشاركة أكثر من 500 عارض وطني ودولي، إضافة إلى نحو 40,000 زائر، كما تخللته لقاءات أعمال ثنائية بين رجال الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتنظيم «منتديات أعمال الدول»، إلى جانب تخصيص فضاءات لـ«Global Seller» وتنظيم عروض أزياء للموضة المحتشمة.

وقد تميّز حفل الافتتاح برسالة وجّهها فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، جدّد فيها تأكيد إرادة بلاده تطوير صناعة الحلال لتصبح منصة ومحورًا رئيسيًا للفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ومن جانبه، شدّد المركز الإسلامي لتنمية التجارة على الأهمية الاستراتيجية لصناعة الحلال باعتبارها قطاعًا ذا إمكانات كبيرة للمبادلات التجارية بين دول المنظمة، وعلى مساهمتها البارزة في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ■

مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة الوزارية الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بإسطنبول: محطة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي في فضاء منظمة التعاون الإسلامي

بدعوة من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في أشغال الدورة الوزارية الحادية والأربعين، المنعقدة خلال الفترة من *1* إلى *4* نونبر *2025* بمدينة إسطنبول. ويُعد هذا الحدث البارز، الذي انعقد تحت رئاسة فخامة رئيس جمهورية تركيا، مناسبة جامعة لوزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتخطيط في الدول الأعضاء السبع والخمسين بمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب مؤسسات التمويل والتنمية في العالم الإسلامي.

وتنعقد هذه الدورة السنوية في سياق دولي معقّد، يتسم بالتوترات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية، وتقلب أسعار المواد الأولية (الغذائية والمعدنية والطاقية)، فضلًا عن التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي والانتقال المناخي. وفي هذا الإطار، يضطلع كومسيك بدور محوري بوصفه منصة لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بما يهدف إلى تعزيز المبادلات التجارية البينية، وتحسين تنافسية الاقتصادات، ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

وخلال هذه الدورة الحادية والأربعين، استعرض وزراء الدول الأعضاء ورؤساء الوفود التقدم المحرز في المجال الاقتصادي على مستوى منطقة منظمة التعاون الإسلامي، واعتمدوا عددًا من القرارات الرامية إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية وتكاملها على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما جدّدت الدول الأعضاء التزامها بتعميق التعاون الاقتصادي، وترسيخ التضامن، ومواصلة الإصلاحات الكفيلة برفع مستوى التنافسية وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي في فضاء المنظمة.

ومن بين الأنشطة الاقتصادية التي نُظّمت على هامش الاجتماع الوزاري، يمكن الإشارة إلى ما يلي:
- فطور العمل الوزاري، الذي خُصّص هذا العام لبحث آفاق دعم الجمهورية العربية السورية.
- قمة رؤساء الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي تحت شعار «القطاع الخاص شريك استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة» التي نظّمتها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية؛
- حلقة نقاش حول «إحياء الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية بسوريا»؛
- حلقة نقاش بعنوان «تعبئة ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة سوريا».

وخلال هذا الاجتماع الوزاري، قامت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز بالقيام بلقاءات ثنائية مع وفود كل من بوركينا فاسو، ومصر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والتجارة، ومنظمة الأمن الغذائي الإسلامي ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية. وتناولت المناقشات سبل ووسائل تعزيز التعاون الثنائي من خلال مشاريع ذات اهتمام مشترك تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ■

المركز الإسلامي لتنمية التجارة يعزّز الاستثمار في الصحة العالمية عبر أدوات التمويل الإسلامي

في إطار مهامه المؤسسية الرامية إلى دعم التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظّم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمدينة الرياض مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول «تعزيز الاستثمار في الصحة العالمية من خلال التمويل الإسلامي»، وذلك بالشراكة مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

وهدفت هذه المائدة المستديرة إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز تعبئة آليات تمويل مبتكرة، لاسيما من خلال أدوات التمويل الإسلامي، بما يسهم في دعم التنمية وتقوية النظم الصحية. وقد جمعت هذه التظاهرة ممثلين عن الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، إلى جانب خبراء من الأوساط الأكاديمية.

وجاء تنظيم هذا اللقاء في سياق يتّسم بتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف الاستثمار في مشاريع الصحة المجتمعية، وتزايد الاحتياجات الصحية، فضلاً عن الضغوط المتنامية على النظم الصحية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وقد أكدت المداولات على ضرورة تنويع مصادر تمويل قطاع الصحة وتعزيز استدامتها.

كما شكّلت النقاشات فرصة لاستكشاف الإمكانات التي يتيحها التمويل الإسلامي — ولا سيما الصكوك الاجتماعية، والوقف، والزكاة، والتكافل — لدعم التغطية الصحية الشاملة وتعزيز صمود النظم الصحية في الدول الأعضاء. وأجمع المشاركون على أن التمويل الإسلامي يمثّل مورداً تمويلياً إضافياً واعداً لقطاع الصحة، رغم أنه لا يزال غير مستغل بالشكل الأمثل، خاصة في ظل أصول تتجاوز قيمتها 5,000 مليار دولار أمريكي، وما يتميّز به من توافق مع مبادئ العدالة والتضامن والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

وفي هذا السياق، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، أن مشاركة المركز في هذه المائدة المستديرة تندرج في صميم ولايته الهادفة إلى توظيف التجارة والاستثمار كرافعة للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء. كما شدّدت على أن قطاع الصحة أصبح اليوم مجالاً استراتيجياً واعداً، داعيةً إلى تعبئة أكبر لرؤوس الأموال، ولا سيما من خلال أدوات تمويل مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي.

ومن جانب آخر، أبرزت أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين الفاعلين العموميين والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والشركاء التقنيين، لتحويل الاحتياجات الصحية المتزايدة إلى مشاريع قابلة للتمويل، قادرة على جذب استثمارات مستدامة ذات أثر ملموس.

واختُتمت المائدة المستديرة بالتأكيد على أن النقاشات أفضت إلى تحديد آفاق واعدة للتعاون المستقبلي، خاصة في إطار تحالف التمويل الإسلامي للصحة، الذي يعتزم المركز دعمه بفعالية لتعزيز الشراكات الهيكلية والمبادرات الاستثمارية عالية الأثر لصالح الدول الأعضاء. كما جدّد المركز استعداده لمواكبة هذه الدول من خلال برامج تبادل الخبرات، وتعزيز القدرات المؤسسية وقدرات القطاع الخاص، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية ضمن منظومة منظمة التعاون الإسلامي وبالتعاون مع شركائه في التنمية في المنطقة.. ■

الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية الاستثمارات وتشجيعها

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 28 أكتوبر 2025، في مقر المنظمة بجدة. وركز هذا الاجتماع على مراجعة الاتفاقية لضمان مساهمتها الكاملة في تنمية تدفقات الاستثمار داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي. على مدى يومي المداولات، انصبت النقاشات على نتائج الدراسة التي أعدّها خبراء بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وهم: البروفيسور مكان مويس مبينغ (جامعة جنيف)، والدكتور عمرو حيدر، المستشار الدولي المصري، والدكتور حسن علي، والتي هدفت إلى تحديد الثغرات القائمة في الاتفاقية. وبعد استعراض السياق الدولي لعملية المراجعة، وعرض أفضل الممارسات العالمية في مجال الأحكام القانونية المتعلقة بحماية الاستثمارات وتشجيعها، قدّم الخبراء مجموعة من التوصيات الرامية إلى معالجة أوجه القصور القانونية في بعض بنود الاتفاقية، وتحفيز تدفقات الاستثمار، وتعزيز النمو المستدام في فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ختام الاجتماع، دُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظاتها على الدراسة، مع الاتفاق على تحديد موعد لاجتماع متابعة لمواصلة المناقشات بشأن الخطوات المقبلة في مسار مراجعة الاتفاقية. ■

الدورة الرابعة لمركز معلومات الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجالي التجارة والاستثمار داخل الدول الأعضاء في المنظمة

انعقدت بنجاح الدورة الرابعة من برنامج بناء القدرات حول «دور المعلومات الائتمانية والمعرّفات الفريدة في دعم قرارات الاستثمار والتجارة» بالدار البيضاء خلال الفترة من *24* إلى *26* نوفمبر *2025*.

وقد نظّم هذا الحدث بشكل مشترك كلٌّ من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. وجمع البرنامج ممثلين رفيعي المستوى من وزارات الاستثمار وهيئات تشجيع الاستثمار في عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي كلمتها الافتتاحية، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، الأهمية الاستراتيجية لأنظمة معلومات الائتمان الموثوقة والمعرّفات الفريدة في تعزيز الشفافية، والحد من المخاطر، وتيسير حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء. كما جدّدت التزام المركز بمواصلة دعم الدول الأعضاء في تطوير أدوات رقمية موجّهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين والمؤسسات المالية.

وعلى مدى ثلاثة أيام، اطّلع المشاركون على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتقارير الائتمانية واستخدام المعرّفات الفريدة، إضافة إلى المنصّات الرقمية الناشئة، من بينها بوابة التجارة الأفريقية، كما شكّلت الجلسات فرصة لتعزيز تبادل الخبرات وتوطيد التعاون المؤسسي.

وفي إطار مبادرة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، تسعى منظمة التعاون الإسلامي وشركاؤها إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي وتعزيز مرونة اقتصادات الدول الأعضاء.

كما قدّم السيد شريف الحمراوي سباعي عرضا باسم المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول فعالية توظيف إحصاءات التجارة والاستثمار لفائدة الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ■

مقابلة

سعادة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو

الأمين العام المساعد المكلّف بالشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي

تحديث اتفاقية الاستثمار 1981 : خطوة جديدة لمنظمة التعاون الإسلامي نحو تحفيز الاستثمار بالدول الأعضاء.

1 بصفتكم الأمين العام المساعد المكلّف بالشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي، كيف تقيّمون دور المنظمة في دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وما أبرز المبادرات والإجراءات التي تتبناها لتعزيز التجارة والاستثمارات البينية؟

تُعدّ منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية في العالم بعد الأمم المتحدة، إذ تضم في عضويتها 57 دولة. ومنذ إنشائها سنة 1969، واصلت المنظمة توسيع مجالات عملها وتطوير آليات تدخلها بما ينسجم مع التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي.

وتضطلع المنظمة بمهمة الدفاع عن مصالح العالم الإسلامي وتعزيزها في ميادين متعددة، من بينها الدبلوماسية، والتنمية الاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والعمل الإنساني، وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما تؤدي دورا محوريا في تنسيق المواقف السياسية للدول الأعضاء، من خلال بلورة رؤى مشتركة حيال القضايا الدولية الكبرى، وتقوية الحضور الجماعي للمنظمة داخل المحافل الإقليمية والدولية متعددة الأطراف.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تولي منظمة التعاون الإسلامي أهمية متزايدة لتعزيز الاندماج الإقليمي ودعم مسارات التنمية المستدامة. ويتولى قسم الشؤون الاقتصادية، الذي يشرفني أن أترأسه، مهمة تنسيق تنفيذ البرامج الاقتصادية التي تعتمدها الدول الأعضاء خلال القمم ومؤتمراتها الوزارية، فضلا عن تقديم الدعم الاستراتيجي للأمين العام للمنظمة في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الشراكات مع الحكومات، والمؤسسات المتخصصة التابعة للمنظمة، والمنظمات الدولية ذات الصلة.

تشمل تدخلاتنا مجموعة من المجالات الحيوية ذات الأثر المباشر على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى عيش السكان، من بينها تعزيز الاندماج الاقتصادي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، ودعم التنمية الصناعية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير ممرات النقل، وتعزيز الربط الرقمي، وبناء القدرات، إلى جانب توسيع مشاركة القطاع الخاص في مسارات التنمية. كما نُولي أهمية خاصة لتعزيز التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما يضمن اتساق السياسات، وتكامل الجهود، وتفادي أي تداخل أو ازدواجية في البرامج والمبادرات.

وتُعدّ تنمية التجارة والاستثمارات البينية لدول المنظمة أحد المحاور الاستراتيجية الأساسية لعملنا في المرحلة الراهنة. وفي هذا الإطار، أسهم التنفيذ التدريجي لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في تحقيق نتائج ملموسة. فقد بلغ معدل التجارة البينية لدول المنظمة سنة 2025 نحو 20,36%، وهو مستوى تجاوزته اليوم أكثر من نصف الدول الأعضاء. كما سجلت بعض الدول، ولاسيما في منطقتي الخليج وآسيا، أداءً فاق التوقعات، حيث تراوحت النسب بين 25% و35% وسُجلت كذلك مؤشرات إيجابية في القارة الإفريقية، خاصة في الدول المستفيدة من أطر الاندماج الإقليمي، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

أما على صعيد الاستثمار، فقد شهدت الدينامية بدورها تطورا لافتا، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول منظمة التعاون الإسلامي لتبلغ 210 مليار دولار في عام 2024، مقابل 150 مليار دولار في عام 2023، أي بزيادة تفوق 27% ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة دول المنظمة من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى قياسي بلغ 13,9%.

وفي هذا الإطار، تواصل المنظمة حاليا جهودها الرامية إلى تحديث اتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 1981، بهدف إرساء إطار قانوني أكثر حداثة وجاذبية، وأكثر انسجاما مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة، بما من شأنه تعزيز مناخ الاستثمار، وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية، ودعم مسار الاندماج الاقتصادي داخل الفضاء الاقتصادي للمنظمة.

2 يُعدّ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026-2035 أحد المحاور ذات الأولوية في عمل إدارتكم. هل يمكنكم تسليط الضوء على أبرز توجهاته الاستراتيجية، وبيان الكيفية التي من شأن هذا الإطار أن يسهم من خلالها في تنشيط التجارة والاستثمار داخل فضاء المنظمة، ولاسيما في الدول الإفريقية الأعضاء؟

يأتي برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026-2035، الذي يوجد حاليا في مراحله النهائية تمهيدا لاعتماده خلال الدورة المقبلة لمؤتمر القمة الإسلامي المرتقب انعقادها في جمهورية أذربيجان، امتدادا لبرنامج العمل السابق للفترة 2016-2025. وقد شكّل هذا الأخير إطارا مرجعيا لعقد كامل من المبادرات الرامية إلى تعزيز التضامن والتعاون وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، مع التركيز

على 18 مجالا ذا أولوية، من بينها دعم التجارة والاستثمار البينية للدول الأعضاء.

واستنادا إلى المكتسبات التي تحققت خلال المرحلة السابقة، يهدف برنامج العمل الجديد إلى تعميق الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع إيلاء أهمية محورية للتنمية البشرية، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار باعتبارها ركائز أساسية للعمل الجماعي المشترك. وترتكز توجهاته الاستراتيجية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري داخل فضاء المنظمة، وتحسين أنظمة التعليم والصحة، وتمكين الشباب والمرأة، وصون التراث الثقافي، فضلا عن إعطاء أولوية خاصة لمواجهة آثار التغير المناخي، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز التعاون الإقليمي.

ومن خلال اعتماد مقاربات منسّقة، وتعزيز الآليات المؤسسية، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تطمح منظمة التعاون الإسلامي، في أفق عام 2035، إلى إرساء فضاء اقتصادي أكثر تكاملا، وأكثر قدرة على الصمود، وأكثر ازدهارا.

وفيما يخص الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، يوفّر برنامج العمل 2026–2035 إطارا شاملا ومتكاملا يهدف إلى تحفيز التجارة والاستثمار في القارة. كما ينسجم هذا البرنامج مع أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي انخرط فيها عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة، بالتوازي مع مشاركتها في نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ومن شأن هذا البرنامج، من خلال تشجيع الاندماج الاقتصادي، وتيسير الاستثمارات العابرة للحدود، ودعم التنمية الصناعية والرقمية، أن يسهم في رفع حجم التجارة البينية داخل المنظمة، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص اقتصادية مستدامة. وتشمل الإجراءات المقررة، على وجه الخصوص، تبسيط المبادلات التجارية، وإحداث منصات لترويج الاستثمار، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتقديم دعم موجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ولاسيما تلك التي تقودها النساء والشباب.

ويُعدّ إحداث فرص الشغل وتمكين الشباب اقتصاديا، الذين يشكلون النسبة الأكبر من ساكنة القارة الإفريقية، من بين المحاور المركزية لهذا البرنامج. وبصورة عامة، يُرتقب أن يُسهم برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026–2035 إسهاما ملموسا في دعم النمو الشامل وتعزيز الصمود الاقتصادي للدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة.

ينبغي أن يساهم برنامج العمل للفترة 2026-2035 بشكل كبير في تعزيز النمو الشامل وتعزيز المرونة الاقتصادية للدول الأعضاء الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي

3 برأيكم، ما أبرز مجالات التعاون التي ينبغي تعزيزها بين منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، ولاسيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والدول الأعضاء، من أجل تنشيط التجارة والاستثمارات البينية في فضاء المنظمة؟

من أجل تعزيز التجارة والاستثمارات البينية في منظمة التعاون الإسلامي على نحو مستدام، تبرز الحاجة إلى إرساء إطار تعاون أكثر تكاملا، وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج، يجمع بين المنظمة ومؤسساتها المتخصصة، ولاسيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والدول الأعضاء.

يلعب المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تعزيز القدرات المتكاملة دورًا حاسمًا في تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع

وفي المقام الأول، يظل تيسير المبادلات التجارية أولوية محورية. فرغم ما يحظى به هذا المجال من التزام سياسي واضح، لا تزال الحواجز غير الجمركية تشكّل عائقا رئيسيا أمام انسياب التجارة داخل فضاء المنظمة. ومن ثمّ، يصبح من الضروري تعزيز الاعتراف المتبادل بالمعايير والمواصفات وشهادات المطابقة، إلى جانب دعم تحديث الإدارات الجمركية ورقمنتها. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تنشيط التجارة البينية من خلال التطبيق الفعلي لاتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز الترويج التجاري، والحد من القيود التي تُعيق المبادلات، وتحسين منظومات اللوجستيك، وتطوير تمويل التجارة، وتسريع وتيرة الاندماج الرقمي. ويضطلع المركز الإسلامي لتنمية التجارة بدور محوري في تحويل الالتزامات السياسية إلى برامج عملية ومبادرات ملموسة على أرض الواقع.

ثانيا، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتشجيع الاستثمارات، لاسيما في مجال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. فإلى جانب تنمية المبادلات التجارية، يُعدّ تحفيز الاستثمارات العابرة للحدود عنصرا أساسيا لبناء منظومات إنتاجية إقليمية متكاملة، خصوصا في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة، والصحة، والطاقة، واللوجستيك، والصناعات التحويلية. وفي هذا السياق، يشكّل تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار، وتيسير إرساء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الدول الأعضاء، رافعة رئيسية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا، تفتح الرقمنة والذكاء التجاري آفاقا واعدة لتعميق الاندماج الاقتصادي داخل فضاء المنظمة. فاعتماد المنصات الرقمية للتجارة، وتطوير أنظمة مثل e-Phyto وe-TIR، وتحسين النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق، من شأنه الإسهام بشكل ملموس في خفض تكاليف المعاملات وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في التجارة البينية. كما أن الاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في المبادرات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء من شأنه تسريع المبادلات التجارية ورفع مستويات الإنتاجية على نحو مستدام.

وأخيرا، لا يمكن لهذه الجهود أن تحقق أهدافها كاملة دون مؤسسات قوية ورأسمال بشري مؤهل. ويظلّ تطوير القدرات، وتعزيز الحوار السياسي، وتبادل التجارب وأفضل الممارسات من الركائز الأساسية للتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، تتوفر لدى مؤسسات متخصصة، مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، خبرة نوعية تؤهلها لمواكبة الدول الأعضاء ودعمها في تنفيذ هذه المسارات الإصلاحية.

وفي الختام، يتمثل الهدف الأساسي في ترسيخ الاستقرار السياسي عبر إحداث أثر اقتصادي ملموس ومستدام وقادر على الصمود، يرتكز على تعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء، وحسن تعبئة الموارد المالية، والانخراط الفاعل للقطاع الخاص، بما يضمن أن تتحول آليات التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي إلى نتائج عملية تعود بفوائد مباشرة على اقتصادات الدول الأعضاء وعلى شعوبها. ■

ملف خاص

من التراث إلى السوق: ازدهار الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي

يُعدّ قطاع الصناعة التقليدية أحد أكثر تجليات التراث الثقافي الإبداعي حيوية، كما يشكّل مصدرًا مهمًا للعملات الصعبة في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فمن السجاد المنسوج بعناية والمنتجات الجلدية المصنوعة يدويًا، إلى الأعمال المنحوتة في الخشب والمعادن، والفخار، فضلًا عن الحُليّ والمنسوجات، تجسّد هذه الصناعات قرونًا من الخبرة الفنية، وتمثّل سجلات حيّة للهوية المحلية.

وغالبًا ما تعكس الصناعة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط تأثيرات الفن الإسلامي، ولا سيما من خلال الزخارف الهندسية، والخط العربي، والإحالات المعمارية، في حين تتميّز التقاليد الحرفية في إفريقيا وآسيا بألوانها الزاهية، ونقوشها الرمزية، واعتمادها على مواد طبيعية مثل الطين، والخرز، والنحاس، والألياف، والخشب.

إلى جانب قيمتها الجمالية، تؤدي المنتجات الحرفية دورًا اجتماعيًا-اقتصاديًا محوريًا؛ إذ تمثّل مصدر دخل لملايين الحرفيين، من بينهم نسبة كبيرة من النساء والعاملين في المناطق القروية، وتسهم بشكل مباشر في تعزيز صمود المجتمعات المحلية. ومع تزايد اهتمام المستهلكين حول العالم بالأصالة والاستدامة والأبعاد الأخلاقية للمنتجات، يشهد قطاع الصناعة التقليدية انتعاشًا ملحوظًا على الصعيد الدولي. وينسجم هذا التوجّه تمامًا مع الممارسات الحرفية في دول منظمة التعاون الإسلامي، التي تقوم على استخدام مواد صديقة للبيئة، وتقنيات تقليدية، وعمليات إنتاج منخفضة البصمة الكربونية، بالاعتماد خصوصًا على سعف النخيل، والصوف، والجوت، والخشب، والأصباغ الطبيعية.

غير أنّ هذا القطاع، وعلى الرغم من إمكاناته الكبيرة، يواجه تحديات هيكلية متعدّدة؛ من بينها تشتّت سلاسل القيمة، وضعف الولوج إلى أسواق التصدير، والمنافسة الشديدة من المنتجات المصنّعة على نطاق واسع، وهي عوامل لا تزال تعيق وتيرة نموّه. وفي مواجهة هذه الإكراهات، تكثّف الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية مبادراتها الرامية إلى تعزيز قدرات الحرفيين، وتحسين جودة المنتجات، وتوسيع النفاذ إلى الأدوات الرقمية، وربط المبدعين المحليين بالمشترين الدوليين. وتؤكد هذه الجهود المتواصلة الأهمية الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنويع الاقتصادي، والنمو الشامل، وتعزيز الدبلوماسية الثقافية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

حجم السوق العالمي للصناعة التقليدية

شهد السوق العالمي للصناعة التقليدية توسّعًا ملحوظًا خلال العقد الأخير، معززا بالاهتمام المتزايد للمستهلكين بالأصالة، والتراث الثقافي، والمنتجات الناتجة عن أنماط إنتاج مستدامة. ووفق تقديرات سنة 2024، تتراوح القيمة الإجمالية لهذا السوق ما بين 738 مليارًا و1,100 مليار دولار أمريكي، تبعًا لنطاق وتعريف المنتجات الحرفية المعتمدة. وتشير غالبية التحليلات المتقاربة إلى أن حجم السوق قد تجاوز بالفعل عتبة 1,000 مليار دولار أمريكي، مما يبرز مكانته باعتباره أحد أكبر الصناعات الثقافية والإبداعية في العالم.

في المستقبل، من المتوقع أن يشهد حجم السوق العالمية نمواً قوياً. وفقًا للبيانات الحديثة، من المتوقع أن يصل حجم هذا القطاع إلى 987.54 مليار دولار بحلول عام 2030، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.97٪، في حين تتوقع تقديرات أخرى أكثر شمولاً أن يصل حجمه إلى 1290 مليار دولار بحلول عام 2033، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب أعلى يبلغ 8.8٪ في قطاعات مثل الحرف اليدوية الصديقة للبيئة والمنتجات المخصصة وقنوات البيع الرقمية. ويعكس هذا التباين الطبيعة المجزّأة للقطاع، حيث تسجّل الأسواق الناضجة معدلات نمو معتدلة، في حين تشهد المناطق الصاعدة، ولا سيما في آسيا وإفريقيا، وتيرة توسّع متسارعة.

وتظلّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ المحرّك الرئيسي للسوق العالمية، إذ استحوذت على 36.36% من الحصة الإجمالية للسوق سنة 2024. ولا تزال دول مثل الهند، والصين، وإندونيسيا، وفيتنام، والفلبين تهيمن على الإنتاج، بفضل وفرة اليد العاملة الحرفية، وعمق التقاليد الحرفية، وقدرات التصدير القوية. كما يواصل الطلب على المنتجات الخشبية، والمنسوجات المطبوعة يدويًا، والمصنوعات المعدنية التقليدية، والمنتجات المطرّزة، والسيراميك، والحُليّ المقلّدة توجيه التدفقات التجارية العالمية في هذا القطاع.

تتأثر اتجاهات النمو أيضًا بشكل كبير بتغير تفضيلات المستهلكين. حيث يفضل المشترون بشكل متزايد المنتجات اليدوية والبيئية والمحلية. وبالتالي، يستفيد الحرفيون من الاهتمام المتزايد بالحرف اليدوية والمستدامة. وقد حفز هذا الاتجاه الطلب على المنتجات المصنوعة من الألياف العضوية والأصباغ الطبيعية والمواد المعاد تدويرها والعمليات ذات التأثير المنخفض، وهي مجالات تتوافق فيها التقنيات الحرفية التقليدية بشكل طبيعي مع توقعات الاستدامة.

قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب: ركيزة اقتصادية وثقافية

تُعدّ الصناعة التقليدية المغربية ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وللتراث الثقافي للبلاد. إذ يقدَّر رقم معاملاتها السنوي بنحو 14 مليار دولار (140 مليار درهم)، أي ما يعادل 7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. وتسهم الصناعة التقليدية الإنتاجية بنحو 9,6 مليارات دولار، في حين تمثّل الصناعة التقليدية الخدمية حوالي 4,3 مليارات دولار. ويضمّ القطاع ما يقارب 275 ألف وحدة حرفية و2036مقاولة مسجّلة، ويوفّر فرص عمل لمئات الآلاف من الحرفيين في مختلف أنحاء المملكة.

وتُعدّ جهة فاس-مكناس، باعتبارها المركز التاريخي للصناعة التقليدية، من أبرز الأقطاب الوطنية، إذ تضمّ 144 ألف حرفي و44 ألف وحدة، أي ما يعادل 16٪ من المجموع الوطني، وتحقّق رقم معاملات يناهز 1,06 مليار دولار، أي 11٪ من إجمالي مداخيل الصناعة التقليدية المغربية. وقد بلغت صادرات الجهة 14,3 مليون دولار سنة 2024، في حين وصلت صادرات الصناعة التقليدية المغربية إجمالًا إلى 111 مليون دولار، مسجّلةً ارتفاعًا بنسبة 3٪ مقارنة بالسنة السابقة، وتشكّل الفخار، والزّرابي، والملابس التقليدية أبرز المنتجات المصدَّرة.

وإلى جانب بعدها الاقتصادي، تضطلع الصناعة التقليدية بدور محوري في صيانة التراث الثقافي والحفاظ على التقنيات التقليدية، كما تسهم في تمكين الساكنة القروية والنساء والشباب من خلال توفير فرص الشغل وتنمية المهارات. وتسعى برامج مرتبطة بتظاهرات كبرى من قبيل كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030 إلى الترويج للصناعة التقليدية عبر المعارض، والأروقة المتنقلة، وفضاءات البيع المخصّصة، مما يعزّز إشعاعها على المستويين الوطني والدولي. وهكذا تجمع الصناعة التقليدية المغربية بين الحفاظ على التراث، والأثر الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في استراتيجية التنمية الوطنية.

وتعد التجارة الإلكترونية محركًا آخر مهمًا لنمو صناعة الحرف اليدوية. وفقد حققت 18٪ من المبيعات العالمية للحرف اليدوية في عام 2024، ومن المتوقع أن تزداد بشكل مطرد مع استخدام الحرفيين لمنصات التجارة الإلكترونية لبيع منتجاتهم. فقد قللت الأسواق الإلكترونية من حواجز الدخول، وسمحت للجميع بالوصول إلى المشترين الدوليين، ومكنت أصحاب المشاريع الصغيرة من تطوير أنشطتهم دون اللجوء إلى الوسطاء التقليديين.

على الرغم من الزخم الإيجابي الذي يشهده القطاع، ما تزال تحديات بنيوية تعترض مساره. فالمنافسة الشديدة من المنتجات الصناعية المعيارية منخفضة التكلفة تفرض ضغوطًا متزايدة على الشرائح الحسّاسة للأسعار، خاصة في مجالات تأثيث المنازل وإكسسوارات الموضة. ومع ذلك، تظلّ المنتجات الحرفية اليدوية متمتّعة بميزة تنافسية جوهرية بفضل طابعها الفريد، وما تحمله من قيمة ثقافية وحمولات سردية تعبّر عن الهوية والأصالة، وهي خصائص باتت تحظى بإقبال متنامٍ من طرف فئة الشباب من المستهلكين الواعين بالبعد الأخلاقي للاستهلاك.

كما يقوم هذا القطاع بدور اجتماعي-اقتصادي بالغ الأهمية. ففي عام 2024، أفاد بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (Afrexim-bank) بأن تدخلاته في القطاعات الثقافية والحرفية أسهمت في إحداث 157,714 فرصة عمل مباشرة، ومكّنت 296,241 من المزارعين والمقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وتبرز هذه الأرقام الدور التحفيزي للصناعة الحرفية في مجالات التشغيل، وتنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق نمو اقتصادي شامل، لا سيما في الاقتصادات النامية.

ومع استمرار ارتفاع الطلب العالمي، مدفوعًا بعوامل الاستدامة، والأصالة الثقافية، وتوسّع الولوج إلى القنوات الرقمية، تنعكس هذه الدينامية بشكل مباشر على المناطق الغنية بالحرفيين، مثل الدول الأعضاء السبع والخمسين في منظمة التعاون الإسلامي، التي يمتلك العديد منها تقاليد حرفية عريقة وإمكانات تجارية غير مستغلة بعد. ويُسهم هذا السياق العالمي في إبراز حجم وأهمية القطاع الاستراتيجية في عموم منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

توجهات السوق

يشهد قطاع الحرف التقليدية على الصعيد العالمي، ولا سيما في الأسواق الغنية بالحرفيين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مرحلةً من التحول الديناميكي تتسم بتغيرات ثقافية وتكنولوجية وبيئية، إضافةً إلى تحولات خاصة بتوقعات المستهلكين. وتُسهم عدة اتجاهات في إعادة تعريف طرق إنتاج الحرف التقليدية وتسويقها واستهلاكها في الأسواق الدولية.

الحفاظ على التراث الثقافي وإحياء التقنيات التقليدية:

تُعدّ إحدى أبرز الاتجاهات التي تُشكّل مشهد الحِرَف التقليدية اليوم الأهمية المتزايدة التي يُولى بها الحفاظ على التراث الثقافي، ولا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا. إذ تستثمر الحكومات والمؤسسات الثقافية والمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في برامج تهدف إلى توثيق وحماية وإحياء التقنيات الحِرَفية العريقة المعرّضة للاندثار نتيجة التوسع الحضري والفجوة الجيلية في المهارات. ويشمل ذلك إحياء المنسوجات اليدوية، وتقنيات الفخار التقليدية، وصناعات النحاس، والجلود، والأخشاب، وتقاليد النقش على المعادن المتجذّرة بعمق في التراث الإسلامي.

ويُبدي المستهلكون، لاسيما في أوروبا وأمريكا الشمالية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع—اهتمامًا

متزايدًا بالمنتجات الأصيلة والغنية ثقافيًا التي تعكس الهوية والـتراث. ويسهم هذا الطلب المتنامي في تشجيع الحرفيين على الجمع بين الحِرَف التقليدية والجماليات الحديثة بمساعدة التطبيقات الرقمية، مما يفضي إلى ابتكار منتجات تلقى صدىً لدى عشّاق التراث والمشترين المعاصرين على حد سواء. وتُسهم هذه الجهود في تعزيز الهوية الثقافية، وفي الوقت نفسه في إبراز حِرَف دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل أكثر حضورًا على الساحة العالمية.

الاستدامة وممارسات الإنتاج الصديقة للبيئة: تطورت الاستدامة من كونها ميزة مفضلة لـدى فئة معينة إلى معيار شراء عالمي، وأصبح الحرفيون في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أكثر انسجامًا مع هذا التحول. إذ يعتمد المنتجون بشكل متزايد على مـواد محلية وصديقة للبيئة مثل سعف النخيل، والجوت، والطين، والصوف، والأصبـاغ الطبيعية، بما يعكس أساليب مستدامة متوارثة عبر القرون. كما تكتسب ممارسات إعادة التوظيف وإعادة التدوير أهمية متزايدة، حيث يُعاد استخدام الخشب والمعادن والمنسوجات المستهلكة لإنتاج مصنوعات حرفية ذات قيمة مضافة

.

ومع تفضيل المستهلكين عالميًا للمنتجات الأخلاقية والمراعية للبيئة، تُسهم ممارسات الإنتاج المستدام بشكل ملحوظ في تعزيز قابلية تسويق المنتجات الحرفية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وبالنسبة للعديد من الحرفيين، كانت الأساليب الحرفية التقليدية بطبيعتها مستدامة؛ أما اليوم، فقد أصبحت هذه السمة ميزة تنافسية استراتيجية.

التحول الرقمي وتطوير الأسواق الإلكترونية: يشهد قطاع الحِرَف التقليدية تحوّلاً متسارعًا بفعل الاقتصاد الرقمي، الـذي أعـاد رسم ملامح التجارة العالمية في هذا المجال، حيث بات الحرفيون يتمتعون بإمكانية وصول غير مسبوقة إلى قاعدة زبائن دولية. فقد أتاحت منصات التجارة الإلكترونية، سواء العامة منها أو المتخصصة في المنتجات الحِرفية، للمنتجين تقليص الاعتماد على الوسطاء والانفتاح على أسواق أوسع وأكثر تنوعًا.

ووفقًا لتحالف الحِرَف الأوروبي (مارس 2025)، أفاد نحو 57,58٪ من الحرفيين المشاركين في الدراسة باستخدام أدوات رقمية للتواصل والتفاعل مع عملائهم، وهـو ما يعكس بوضوح وتيرة التحوّل الرقمي المتسارعة التي يشهدها القطاع. ومن المرتقب أن تستحوذ

التجارة الإلكترونية على حصة متنامية من المبيعات العالمية للحِرَف التقليدية، بما يوفّر للحرفيين في دول منظمة التعاون الإسلامي فرصًا جديدة لتنويع مصادر دخلهم وتعزيز انتشار منتجاتهم على الصعيد الدولي.

دمج الـتراث مع التصميم والتكنولوجيا الحديثة:

يُعدّ إدماج التصميم العصري وأدوات التصنيع الرقمية في الحِرَف التقليدية أحد الاتجاهات البارزة في هذا المجال. إذ بات الحرفيون يستخدمون بشكل متزايد تقنيات التصميم بمساعدة الحاسوب، والقطع بالليزر، وأنوال النسيج المتطورة، بل وحتى الطباعة ثلاثية الأبعاد، بهدف تحسين الزخارف المعقدة، وزيادة الدقة، واستكشاف جماليات جديدة، مع الحفاظ على أصالة العمل الحِرَفي. وتشير الدراسة نفسها الصادرة عن تحالف الحِرَف الأوروبي إلى أن 69,70٪ من الحرفيين اعتمدوا أدوات رقمية في عمليات الإبـداع، بينما يستخدمها 35,56٪ منهم بشكل مكثف. ويسهم هذا التلاقي بين الإرث والابتكار في توسيع آفـاق المنتجات، وجـذب فئة المستهلكين الشباب، وتعزيز الموقع التنافسي للحِرَف التقليدية في الأسواق العالمية المرتبطة بنمط الحياة والديكور الداخلي.

العوامل الرئيسية المحرِّكة للسوق

يشهد قطاع الحِرَف التقليدية على الصعيد العالمي، ولا سيما في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، نمـوًا مدفوعًا بتقاطع مجموعة من الديناميات الثقافية والاقتصادية

والتحولات المرتبطة بسلوكيات الاستهلاك. وتُسهم هذه المحرِّكات في تسريع توسّع السوق، وتعزيز مكانة هذا القطاع وأهميته في التجارة العالمية، فضلًا عن تدعيم إسهام الإنتاج الحِرَفي في تحقيق التنمية المستدامة.
إرث ثقافي غني وقطاع سياحي يشهد نموا متسارعا:

يُعدّ التراث الثقافي الغني الذي تزخر به المنطقة أحد أقوى المحرّكات الداعمة للصناعة الحِرَفية، إذ يتجلى في تقاليد حرفية عريقة تعود لقرون طويلة. فمن الزرابي المغربية وفن البردي المصري، إلى خزف غرب إفريقيا والمنتجات الجلدية في منطقة الساحل، تمثّل الحِرَف التقليدية في مناطق دول منظمة التعاون الإسلامي تعبيرًا إبداعيًا وأحد المكونات الأساسية للهوية المحلية.

ومع تعافي قطاع السياحة في الشرق الأوسط وإفريقيا وبعض مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا، يواصل الطلب على المنتجات الأصيلة الثقافية ارتفاعه. إذ يسعى السياح بشكل متزايد إلى اقتناء منتجات مميّزة تجسّد روح الوجهة التي يزورونها، مما يعزز الطلب على المنتجات الحِرَفية باعتبارها تذكارات وقطعًا قابلة للاقتناء. كما تسهم المهرجانات الثقافية، ومعارض الحِرَف، والتظاهرات الدولية في تعزيز الحضور العالمي للحِرَف التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وإلى جانب ذلك، تُعزّز البرامج الحكومية الهادفة إلى صون الحِرَف التقليدية والترويج لها—من خلال التكوين، ونُظم الاعتماد، والمبادرات الوطنية لحماية التراث—نموّ هذا القطاع واستدامته على المدى الطويل.

توسّع التجارة الإلكترونية والتجارة العابرة للحدود:

أصبحت الرقمنة محفّزًا رئيسيًا لسوق الحِرَف التقليدية، حيث أتاحت منصات التجارة الإلكترونية للحرفيين إمكانية الوصول المباشر إلى المشترين الدوليين، متجاوزةً القيود الجغرافية ودور الوسطاء. وتمكّن المتاجر الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي الحرفيين من عرض منتجاتهم، وسرد القصص الثقافية الكامنة وراءها، وبناء روابط شخصية مع المستهلكين في مختلف أنحاء العالم.
كما أسهمت اتفاقيات التجارة العابرة للحدود داخل منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب تحسين الخدمات اللوجستية وبرامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، في تعزيز الإمكانات التصديرية للقطاع. وتُسهم هذه الآليات، بدعم من تمويل البنوك الوطنية والإقليمية، في توسيع النطاق التجاري للحرفيين وزيادة حضور الحِرَف التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي ضمن سلاسل القيمة العالمية.

تزايد طلب المستهلكين على الأصالة والابداع المتميز:

يعيد التوجّه العالمي نحو المنتجات الفريدة والمخصّصة وذات الدلالات الثقافية تشكيل هيكل الطلب في السوق. إذ يتجه المستهلكون بشكل متزايد إلى رفض المنتجات الموحّدة والمصنَّعة بكميات كبيرة، مفضّلين السلع التي تتميّز بطابع فني فردي. ووفقًا لشركة Amra & Elma LLC (سبتمبر 2025)، مثّلت المنتجات المخصّصة نحو 12٪ من مبيعات الحِرَف التقليدية في عام 2024، مما يبرز الابداع ذو لطابع الفردي كرافعة رئيسية لخلق القيمة. وتسهم هذه الأفضلية للمنتجات المصمَّمة حسب الطلب في تمييز المصنوعات الحِرَفية، ودعم نمو القطاع على الصعيد العالمي، وتعزيز ولاء الزبائن.

تزايد الإقبال على المنتجات المستدامة وذات المصادر الأخلاقية

تواصل الاستدامة لعب دور متنامٍ في توجيه قرارات الشراء لدى المستهلكين، الذين باتوا يميلون بشكل متزايد إلى اقتناء المنتجات التي تحترم مبادئ التوريد الأخلاقي والعمل اللائق والمسؤولية البيئية، وهي مجالات تتميّز فيها الحِرَف التقليدية بطبيعتها. ووفقًا للتقرير السنوي لعام 2024 الصادر عن منظمة Fairtrade International، أسهمت 58 مبادرة نشطة في دعم ما

يقارب 1.9 مليون مزارع وعامل، مما عزّز مستويات الثقة والشفافية عبر مختلف مراحل سلاسل القيمة المرتبطة بالقطاع الحِرفي.

وتبرز الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الحِرفية على نطاق واسع، إذ يدعم هذا القطاع نحو 300 مليون وظيفة على مستوى العالم (Customcy، فبراير 2025)، وهو ما يؤكد دوره المحوري في توفير سبل العيش، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، لا سيما في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

التحديات الرئيسية التي يواجهها سوق الحرف التقليدية

على الرغم من ثرائه الثقافي وإمكاناته الاقتصادية، يواجه سوق الحرف اليدوية العالمي العديد من التحديات الهيكلية التي تعوق نموه، وهي تحديات موجودة أيضًا في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن أكثر المشاكل إلحاحًا المنافسة المتزايدة من المنتجات المصنعة بكميات كبيرة، خاصة تلك القادمة من الصين. تصل المنتجات المصنعة صناعياً إلى السوق بأسعار أقل بكثير، مما يجعلها جذابة للغاية للمستهلكين المهتمين بالأسعار. غالباً ما تطغى هذه الميزة الاقتصادية على القيمة الفنية الفريدة والأصالة الثقافية والمهارة الدقيقة التي تتميز بها المنتجات الحرفية. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتجه طلب المستهلكين نحو البدائل الأرخص، مما يحد من حصة المنتجات الحرفية الأصلية في السوق.

لهذا التغيير عواقب اقتصادية ملموسة. في عام 2024، سجل قطاع الصناعات الحرفية انكماشًا بنسبة 5.5%-، وهو انخفاض أكثر حدة من انخفاض الصناعة الحرفية ككل. وهذا يسلط الضوء على التحديات الهيكلية العميقة التي يواجهها المنتجون الحرفيون، الذين أصبحوا غير قادرين على المنافسة بناءً على معيار السعر وحده. بالنسبة للشركات الحرفية الصغيرة، التي غالباً ما تكون غير رسمية أو ذات رأس مال محدود، فإن محاكاة كبار المصنعين ذوي التكاليف المنخفضة يمثل عقبة كبيرة أمام نموها. وهذا يحد من قدرتها على زيادة إنتاجها، أو تحسين جودة منتجاتها، أو الوصول إلى أسواق استهلاكية أوسع، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
ويتمثّل تحدٍّ مهمّ آخر في محدودية الوصول إلى التقنيات الحديثة وموارد الإنتاج الأساسية. ففي عدد من مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، يعتمد الحرفيون غالبًا على أدوات قديمة، وإمدادات غير منتظمة من المواد الأولية، وبُنى تحتية غير كافية. ولا تؤدي هذه القيود إلى خفض الإنتاجية فحسب، بل تسهم أيضًا في رفع تكاليف الإنتاج. وفي ظل غياب الوصول إلى مواد ذات جودة عالية أو معدات فعّالة، فضلًا عن محدودية الدعم الحكومي، يواجه الحرفيون صعوبات في ضمان استمرارية وجودة الإنتاج، وهو معيار أصبح حاسمًا بالنسبة للمشترين الدوليين. كما أن العديد منهم يفتقرون إلى فرص التكوين التقني أو الابتكار في مجال التصميم، مما يحدّ من قدرتهم على التكيّف مع تفضيلات المستهلكين المعاصرين. ويُفضي هذا العجز في المهارات إلى تقليص قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية التي تتسم بسرعة تغيّر الاتجاهات.

وتُعدّ الهشاشة الاقتصادية قيدًا إضافيًا؛ إذ تؤدي تقلبات أسعار الصرف، والضغوط التضخمية، وحالات عدم الاستقرار السياسي في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اضطراب سلاسل التوريد وتعقيد التخطيط على المدى الطويل بالنسبة للحرفيين والمقاولات الصغرى. كما تحدّ هذه العوامل من إمكانية الوصول إلى مدخلات إنتاج بأسعار معقولة وتضغط على هوامش الربح. وإلى جانب ذلك، ورغم تنامي الاهتمام العالمي بالمنتجات الحِرَفية الأخلاقية، تظلّ

قدرة هذه المنتجات على اختراق الأسواق محدودة، ويُعزى ذلك أساسًا إلى ضعف العلامات التجارية، ونقص الموارد التسويقية، وتجزؤ قنوات التوزيع. وفي غياب شبكات دولية فعّالة، يعاني العديد من الحرفيين من محدودية الظهور، على الرغم من القيمة الثقافية العالية لمنتجاتهم.

وأمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الحكومات، ووكالات التنمية، وشركاء القطاع الخاص، بهدف بناء منظومة حِرَفية أكثر صمودًا وتنافسية وشمولًا على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي.

تجزئة السوق وأنماط العملاء وقنوات البيع

يتميّز سوق الحِرَف التقليدية في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، والذي يُعدّ ركيزة أساسية في المنظومة التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بديناميته وتنوّع شرائح زبائنه وتعدّد قنوات البيع التي تربط بين الحرفيين والمستهلكين محليًا ودوليًا.

ويمكن تقسيم السوق إلى شريحتين رئيسيتين من الزبائن: شريحة الأفراد (B2C) وشريحة المهنيين أو المؤسسات (B2B)، حيث تتميّز كلّ منهما بدوافع شراء وعادات استهلاكية مختلفة.

وتتركز شريحة الأفراد أساسًا على الاستهلاك الشخصي، والهدايا، والديكور الداخلي. ففي هذا الإطار، يتجه عشّاق الديكور المنزلي بشكل متزايد إلى الاستثمار في الزرابي المنسوجة يدويًا، والفخار التقليدي، وقطع الأثاث المتقنة الصنع، سعيًا إلى إضفاء طابع شخصي على فضاءاتهم المعيشية من خلال مقتنيات فريدة وغنية ثقافيًا. كما يُولي مشترو الهدايا وقطع الاقتناء أهمية كبرى للأصالة، وغالبًا ما يقتنون المصنوعات الحِرَفية خلال المناسبات الثقافية أو الفترات الاحتفالية، انجذابًا لقيمتها العاطفية ودلالاتها الثقافية. وتبرز ضمن هذه الشريحة فئة آخذة في الاتساع، وهي فئة المستهلكين الباحثين عن المنتجات المصمَّمة حسب الطلب، من مجوهرات مخصّصة إلى إكسسوارات منزلية مصنوعة وفق رغبات خاصة، بما يعكس تنامي الطلب على منتجات تتماشى مع الأذواق والتفضيلات الفردية.

يستخدم القطاع التجاري الحرف اليدوية لتعزيز هوية العلامة التجارية وعروض المنتجات وتجربة العملاء. وللتميّز عن منافسيهم الذين يبيعون منتجات مصنعة بكميات كبيرة، يدمج تجار التجزئة المنتجات الحرفية في مخزونهم. ويستخدم قطاع

منطقة آسيا-المحيط الهادئ في صدارة السوق العالمي للصناعة التقليدية

تحتلّ منطقة آسيا-المحيط الهادئ مكانة بارزة في السوق العالمي للصناعة التقليدية، بفضل غناها بالتراث الثقافي، وتنوّع تقاليدها الحِرَفية، وتزايد الطلب، محليًا ودوليًا، على المنتجات الحِرَفية. وتُعدّ دول مثل الهند، والصين، وتايلاند، وفيتنام، وبروناي، وماليزيا، وإندونيسيا من البلدان المشهورة بإنتاج المنسوجات، والفخار، والمجوهرات، والمصنوعات الخشبية والمعدنية، التي تعكس تقنيات عريقة وهويات ثقافية مميّزة.

ويعمل حرفيو المنطقة بشكل متزايد على الجمع بين الأساليب التقليدية واتجاهات التصميم الحديثة، مما يفضي إلى ابتكار منتجات تستجيب لأذواق المستهلكين المعاصرين مع الحفاظ على التراث. وقد أتاح توسّع التجارة الإلكترونية وقنوات التصدير لهؤلاء الحرفيين الولوج إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي عزّز حضورهم وحرّك الطلب على منتجاتهم. إضافةً إلى ذلك، أسهم نموّ الطبقة المتوسطة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، إلى جانب ارتفاع الوعي بقضايا الاستدامة والاستهلاك الأخلاقي، في زيادة جاذبية المنتجات الحِرَفية المخصّصة والصديقة للبيئة.

وعليه يبرز هذا الزخم من خلال الشراكات في قطاع البيع بالتجزئة؛ ففي يونيو 2023 أطلقت Amazon's Amazing Home مجموعة من ديكورات المنازل وقطع الأثاث، وقدّمت Target إكسسوارات مختارة من قِبل مصممين في يناير 2023، فيما تعاونت Crate & Barrel مع Athena Calderone في سبتمبر 2022 لإطلاق مجموعات حصرية للمنزل، كما دخلت Walmart في شراكة مع Gap في يونيو 2022 لتطوير منتجات نسيجية منزلية. وتُبرز هذه المبادرات قدرة المنطقة على التكيّف، وروح الابتكار، واتساع نطاقها الدولي، بما يعزّز مكانة آسيا-المحيط الهادئ باعتبارها محرّكًا أساسيًا للسوق العالمي للصناعة التقليدية.

الضيافة (الفنادق والمنتجعات السياحية وأماكن الإقامة الفاخرة) الديكورات والأثاث والهدايا المصنوعة يدويًا لتزويد عملائه بتجربة ثقافية غامرة. في الوقت نفسه، يستخدم المشترون المحترفون المنتجات الحرفية في برامج الهدايا، مما يوائم صورة علامتهم التجارية مع قيم الاستدامة والمهارة الحرفية والأصالة الثقافية.

أبرز قنوات البيع

يزدهر سوق الحِرَف التقليدية بفضل اعتماد مقاربة متعددة القنوات تجمع بين المنصات التقليدية، والمتخصصة، والرقمية.

وتظل القنوات التقليدية، مثل معارض الحرف اليدوية والأسواق، أساسية لأنها تتيح التفاعل المباشر بين الحرفيين والمستهلكين مع توفير ردود فعل فورية. تجذب هذه الفعاليات، التي غالبًا ما ترتبط بالمهرجانات الثقافية، المشترين المحليين والدوليين الباحثين عن منتجات أصلية. وتقدم نقاط البيع المتخصصة، ولا سيما متاجر الحرف اليدوية، مجموعات مختارة بعناية تركز على حرف معينة مثل النسيج أو السيراميك أو المعادن.

وقد أعادت الرقمنة تشكيل سبل الولوج إلى السوق، حيث مكّنت المنصات الإلكترونية وأسواق التجارة الرقمية الحرفيين من تجاوز القيود الجغرافية والوصول إلى زبائن على الصعيد العالمي. وأسهمت سهولة التسوق عبر الإنترنت، إلى جانب الاهتمام المتزايد من طرف المستهلكين بدعم الحرفيين المحليين، في تحفيز طلب قوي ودفع توسّع السوق في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وبذلك تضمن هذه القنوات، من معارض الصناعة التقليدية، ومتاجر متخصصة، وتجارة إلكترونية، الاستدامة الاقتصادية للقطاع الحِرَفي في دول منظمة التعاون الإسلامي، مع الحفاظ على التراث الثقافي والتكيّف في الوقت ذاته مع اتجاهات الاستهلاك المعاصرة.

الصناعة التقليدية والتمكين الاجتماعي في دول منظمة التعاون الإسلامي

يـؤدّي قطاع الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي دورًا محوريًا في تحسين الأوضـاع الاجتماعية للحرفيين، ولا سيما في المناطق القروية والمهمَّشة. فمن خلال توفير مصادر دخل مستقرة، يتيح هذا القطاع للحرفيين تحقيق قدر من الاستقلال المـالي ويحدّ من هشاشتهم تجاه الفقر. وتستفيد النساء الحرفيات، اللواتي يشكّلن في الغالب نسبة مهمة من اليد العاملة، بشكل ملحوظ من الانخراط في هذا القطاع. إذ تسهم الأنشطة الحِرَفية في تمكين المرأة عبر تنمية مهاراتها، وتيسير ولوجها إلى الموارد المالية، وفتح آفاق تجارية جديدة، مما يعزّز مكانتها الاجتماعية ودورها في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع.

كما تُسهم الصناعة التقليدية في صون التراث الثقافي من خلال ترسيخ روح الاعتزاز بالهوية والحفاظ على المعارف التقليدية التي قد يهددها الانـدثـار في ظل العولمة. وتوفّر المبادرات التي تطلقها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات في دول منظمة التعاون الإسلامي للحرفيين برامج تكوين، وبنيات تحتية، ومنصّات تُمكّنهم من الولوج إلى أسواق أوسع. وتعمل هذه البرامج على تحسين سبل العيش، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقوية الهويات المحلية، بما يضمن تقاسم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصناعة التقليدية على نطاق واسع داخل مجتمعات دول منظمة التعاون الإسلامي. ■

قطاع الصناعة التقليدية في دول منظمة التعاون الإسلامي

الدورة الثانية للمعرض التجاري للصناعة التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي

احتضنت العاصمة الاقتصادية للمملكة المغربية، على مدى عشرة أيام، الدورة الثانية للمعرض التجاري للصناعة التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي، الذي نظمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، وذلك خلال الفترة من *18* إلى *28* دجنبر *2025*. وقد جمع هذا الحدث ذو البعد الدولي الواسع حرفيين وتعاونيات ومصممين ومستثمرين ومهنيين في قطاع الصناعة التقليدية، إلى جانب المؤسسات المعنية التابعة لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي.

تمثل الحرف اليدوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي اليوم قطاعاً يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة، حيث يستوعب ما بين 10 و20٪ من القوى العاملة في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية. كما يساهم بشكل ملموس في خلق فرص الشغل، لا سيما لفائدة النساء والشباب، وفي تنويع الاقتصادات، وتثمين الموارد المحلية، ورفع القيمة المضافة للمنتجات التقليدية. غير أن القطاع لا يزال يواجه تحديات متكررة، من بينها ضعف هيكلة الصادرات، وغياب المعايير، وصعوبات الولوج إلى التمويل، ومحدودية الرقمنة، وتزايد المنافسة من المنتجات الصناعية.

وفي هذا السياق، انعقد هذا المعرض مع التركيز على تنويع اقتصادات الدول الأعضاء وتثمين الصناعات المحلية والإبداعية. ومن خلاله، يسعى المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى إعادة تنشيط قطاع الصناعة التقليدية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وتوسيع الآفاق التجارية لهذا القطاع، وتعزيز سلاسل القيمة الحرفية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، وتحفيز الاستثمار في الشعب الحرفية التي تُعد قوة دافعة للاقتصادات المحلية.

شكّلت هذه المنصة الفريدة للترويج وربط شبكات الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية بدول منظمة التعاون الإسلامي نموذجًا متميزًا من خلال اعتماد مقاربة متكاملة، جمعت بين فضاءات العرض، واللقاءات المهنية، وورشات التكوين. وبهذه المناسبة، خُصِّص فضاء خاص للتعاونيات والمعلمين الحرفيين، وشركات التصميم والديكور، وفاعلي قطاعي الموضة والفنون التقليدية، إضافة إلى المؤسسات العمومية المعنية بالنهوض بالصناعة التقليدية.

تمكن الزوار من اكتشاف تنوع استثنائي في المهارات والمواهب في العالم الإسلامي: فن النسيج، والمنسوجات، والأزياء والتطريز، والفخار، والفنون الخزفية والفخار، والمجوهرات والمعادن الثمينة، والمعادن المطروقة والمسبوكات، والنجارة والنحت على الخشب، والجلود والمنتجات الجلدية، فنون الزجاج، الخط، فن الطهي والحياة الصحية، الفنون التصويرية والخط، التحف الفنية والابتكارات من الإبداع المعاصر للدول الأعضاء. ■

الصناعة التقليدية المغربية في أبهى حللها

ورشة الزليج: إرثٌ عريقٌ متجذّر في عائلة بنعذيبة

المعلم السيد سعيد بنعذيبة

السيد عمر بنعذيبة

تبدأ قصة الزليج مع عائلة بنعذيبة، الحارسة لأحد أعرق الحِرف التقليدية التي توارثتها الأجيال جيلاً بعد جيل.

فمنذ نشأته، جسّد هـذا الفن الرفيع انسجامًا فـريـدًا بـين الــتراث المعماري والأعمال الفنية الاستثنائية. وقد انطلقت المسيرة مع المعلّم سعيد بنعذيبة، الذي شرع في تعلّم فن الزليج في سن الثانية عـشرة، مكرّسًا حياته لإتقان التقنيات التقليدية الدقيقة في تقطيع وتركيب قطع الفسيفساء الخزفية المزججة.

ومع مرور السنين، رسّخ المعلّم سعيد مكانته كأحد أعظم صنّاع الزليج المغربي، حيث حظي بلقب «أمين» معلمي الزليج بمدينة الدار البيضاء، كما عُيّن رئيسًا للغرفة العليا للجودة، المكلفة بمراقبة معاهد التكوين المهني، والتابعة لوزارة الصناعة التقليدية. وتحت إشرافـه، تم إحـداث ورشة لإنتاج البلاط إلى جانب استوديو تصميم راقٍ يهدف إلى ابتكار وتنفيذ فضاءات داخلية استثنائية، تلتقي فيها الأصالة بالحداثة. وقد مكّن هذا المشغل من تجميع نخبة من أمهر الحرفيين بالمغرب، ليساهم بذلك في إشعاع فن الزليج خارج حدود المملكة.

نالت موهبة السيد سعيد والتزامه بتعزيز الحرف اليدوية المغربية تقدير الراحل

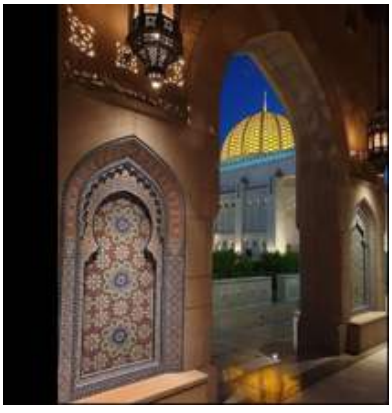

الحسن الثاني في عام 1967، كما حصل على ميدالية من جلالة الملك محمد السادس، الذي أقره بذلك رمزاً للتميز والمهارة في الحرف اليدوية المغربية. واليوم، تزين إبداعات المعلم أرقى المنازل في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الفنادق والقصور الشهيرة في ماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة بروناي والولايات المتحدة واليابان وعمان وغيرها الكثير.

وكوريث لهذه التقاليد النادرة والثمينة، استطاع السيد عمر بنعذيبة، مؤسس ومدير "ورشة الزليج"، أن يجمع بين احترام الإرث العائلي العريق وروح الابتكار. وتحت قيادته، طوّر مشغل الزليج مقاربة عصرية لهذا الفن العريق، من خلال التوفيق بين صرامة الحرفة التقليدية ورؤية إبداعية حديثة. ومعه، يتحول كل مشروع إلى تعبير فني متفرّد، تروي من خلاله الزخارف والألوان قصة متجذّرة في الأصول العربية الأندلسية، ومنفتحة في الآن ذاته على الحسّ الجمالي المعاصر.

اليوم، باتت الورشة أكثر من مجرد ورشة حرفية، فقد أصبحت سفيرة حقيقية للزليج المغربي في جميع أنحاء العالم. على غرار والده، يجسد السيد عمر بنعذيبة بمفرده جيلاً من الحرفيين المغاربة ذوي الرؤية الثاقبة، القادرين على الحفاظ على جوهر فن عريق يتطلع إلى المستقبل.

ومن بين أبرز الإنجازات التي أنجزتها ورشة الزليج داخل المغرب وخارجه، نذكر قصر بن النخيل بالنخيل (مراكش)، وفندق سان ريجيس (تطوان)، وفندق فور سيزون (الدار البيضاء)، وفندق هيلتون (طنجة)، وقصر الجامعي (فاس)، ومسجد السلطان قابوس وقصر بيت البركة (مسقط، سلطنة عُمان)، وحديقة الورود لصاحب الجلالة الملك محمد السادس (غيفو، اليابان)، إلى جانب الجناح المغربي بماليزيا. ■

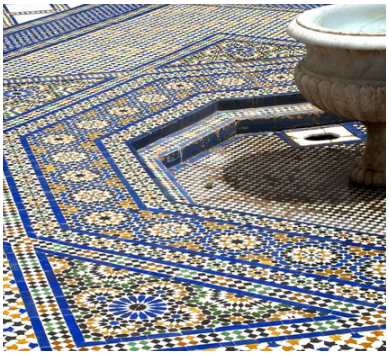

لطلباتكم من ورشة الزليج، يرجى الاتصال بهم على الرقم التالي:

السيد عمر بنعذيبة
ورشة الزليج (قسم الفخار والزليج)
الهاتف: 06 61 40 04 71
البريد الإلكتروني:
Atelierduzellige@gmail.com

الصناعة التقليدية المغربية في أبهى حللها

النحت على الخشب: فن تزواقت

الإخوة لحسيني في ورشاتهم بمدينة فاس

يُعدّ فن «تزواقت» أحد الفنون المغربية الأصيلة، ويقوم على تلوين الخشب وتزيينه.

ويُعتبر من أبرز العناصر المميِّزة للعمارة التقليدية المغربية، لا سيما في مدن مثل فاس ومراكش وشفشاون. ويتميّز هذا الفن بنقوش دقيقة وزخارف هندسية ونباتية معقّدة تُزيّن الأبواب والأسقف والنوافذ وقطع الأثاث وسائر المشغولات الخشبية، بما يعكس غنى التراث الثقافي المغربي وعلوّ كعب الحرفيين في هذا المجال. يُعدّ السيد نورالدين لحسيني حرفيًا وفنانًا تقليديًا متخصصًا في النحت على الخشب، المعروف أيضًا بفن «التزواقت». وقد مارس هذا الفن بمدينة فاس منذ طفولته، حيث ورثه عن والده وأسلافه. أمّا شقيقه عبد الحي لحسيني فهو نجّار محترف، ويعملان معًا في مجال النحت على الخشب الطبيعي، لا سيما في إنجاز أسقف وأبواب ونوافذ القصور والمساكن الفاخرة، إضافة إلى تصميم لوحات فنية خشبية مميّزة.

وقد اشتغل السيد نورالدين لحسيني في عدد من الدول، من بينها سويسرا وألمانيا والاتحاد السوفييتي السابق والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبفضل شغفه العميق بحرفته، يحرص باستمرار على تطوير مهاراته وصقل فنه، محافظًا على أصالة هذا التراث العريق ومجدّدًا فيه في آن واحد.

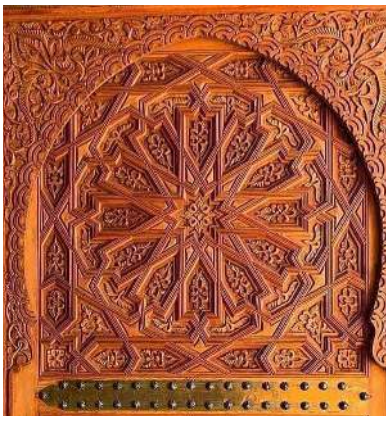

تقنيات فن تزواقت:
تاريخيًا، كانت هذه التقنية تقوم على خلط الأصباغ التقليدية بالبيض وبمـادة لاصقة تقليدية، مع استعمال الدهانات المائية أو الزيتية. وبعد الانتهاء من العمل، كانت الألوان تُثبَّت بواسطة مادة مُثبِّتة خاصة، بما يضمن دوامها ومقاومتها لعوامل الزمن. أما الفرشاة المستعملة فهي تقليدية الصنع، وغالبًا ما تكون مصنوعة من شعر الحمار.

خصائص فنّ تزواقت:
• الخشب الملوَّن: يُعدّ هذا الفن عنصرًا أساسيًا في العمارة المغربية. ففي مدن مثل فـاس ومراكش وشفشاون، تُعَدّ الأعـمال الخشبية غير مكتملة ما لم تُزيَّن بفنّ تزواقت.
• الألوان والزخارف: يشتهر هذا الفن بتنوّع لوحته اللونية وتعقيد زخارفه، ولا سيما الزخارف الهندسية والنباتية والخطّية، التي تعكس موهبة الفنان وقدرته على تناغم العناصر لخلق جمالية بصرية فريدة.
• الـزخـارف الهندسية: يتميّز هـذا الفن باستخدام زخـارف هندسية معقّدة، مثل التشكيلات النجمية، والتي تتّسم بدرجة عالية من التماثل والدقّة في التنفيذ.
• الجذور التاريخية: يتجذّر هـذا الفن بعمق في التاريخ المغربي، ويتوارثه الحرفيون جيلًا بعد جيل عبر نقل المعارف والمهارات والتقنيات التقليدية.
• مجالات الاستخدام: يُستعمل لتزيين جوانب متعدّدة من الحياة اليومية، مثل الأبواب والنوافذ والأسقف والأثـاث (الـطـاولات، الكراسي، وغيرها)، إضافة إلى واجهات المنازل والمساجد والمباني التاريخية.

أهمية فنّ تزواقت في التراث المغربي:
يُعَدّ فنّ تزواقت جزءًا لا يتجزّأ من التراث الثقافي المغربي، ويعكس روح الإبداع والجمال التي تميّز العمارة المغربية. وتُضفي حِرفة نحت الخشب أو زخرفته لمسة فنية فريدة وراقية على مختلف الفضاءات، بما يساهم في خلق أجواء دافئة ومريحة داخل البيوت. وباعتبارها مصدر إلهام للفنانين والمهندسين المعماريين المعاصرين، أصبحت الزخرفة الخشبية توجّهًا جديدًا في مجال الديكور، مؤكّدةً مكانتها كفنّ ذي طابع كوني.

وفي إطار الحفاظ على هذا الفن العريق الذي يعود إلى العصور الوسطى، يُشرف الإخوة لحساييني على تنظيم ورشـات متخصّصة لفائدة الراغبين في التعرّف أكثر على تقنيات فنّ تزواقت. وتوجَّه هذه التكوينات إلى المغاربة والأجانب على حدّ سواء. ■

للمشاركة في ورشاتهم أو لتقديم طلباتكم لـدى هـؤلاء الحرفيين المتميّزين، يُرجى التواصل معهم عبر الأرقام التالية:

السيد نور الدين لحساييني
فنّ أصيل (شعبة نحت الخشب بفاس)
الهاتف: 212+ 661 67 42 18
البريد الإلكتروني: n.uri@hotmail.fr

السيد عبد الحي لحساييني
فنّ أصيل (شعبة نحت الخشب بفاس)
الهاتف: 212+ 674 97 61 96

الاقتصاد الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي:

رافعة استراتيجية للنمو العالمي

على الرغم من ثلاث سنوات اتسمت باضطرابات اقتصادية حادة وسياق جيوسياسي صعب في منطقة الشرق الأوسط، أظهر الاقتصاد الحلال العالمي قدرةً لافتة على الصمود. وقد استند هذا الأداء إلى قاعدة سكانية شابة وديناميةٍ وسريعة النمو في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ما مكّن هذا الاقتصاد من الحفاظ على وتيرة قوية من الاستهلاك والاستثمار. ففي عام *2023*، بلغت نفقات المستهلكين المسلمين في قطاعات الحلال نحو *2.3* تريليون دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى *3.1* تريليون دولار بحلول عام *2027*، بمعدل نمو سنوي متوسط يُقدَّر بـ *4.8%*.

وتغذّي هذه الدينامية مجموعةٌ من العوامل المتداخلة، من بينها ارتفاع الدخل المتاح، وتسارع وتيرة التحضّر، والتوسع المتزايد في الرقمنة، وتنامي الطلب على المنتجات الحاصلة على شهادات الحلال. ويؤكد الاهتمام المتزايد من طرف المستثمرين جاذبية هذا السوق، في حين تكثّف الحكومات مبادراتها التنظيمية والمؤسساتية من أجل هيكلة هذا القطاع الآخذ في التوسّع.

ويُقيّم آخر تقرير صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول التجارة والاستثمار في مجال الحلال داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذه الفرصة تقييماً دقيقاً، إذ لا يقتصر على قياس الاستهلاك الإسلامي في القطاعات الرئيسية فحسب، بل يتناول أيضاً التدفقات التجارية والاستثمارات المنجزة في صناعات الحلال. والهدف واضح: تزويد الحكومات والشركات والمستثمرين برؤية استراتيجية تمكّنهم من الاستفادة من هذا السوق الذي لا يزال إلى حدّ كبير غير مستغل.

كما يُبرز التقرير أهمية تعزيز الحوكمة، وتنافسية سلاسل القيمة، وقدرات الإنتاج، والتعاون بين الدول الأعضاء، من أجل بناء منظومة حلال فعّالة ومتكاملة.

في الإصدار الجديد من مؤشر منظمة التعاون الإسلامي لتجارة واستثمار الاقتصاد الحلال (OIC Halal Economy Trade & Investment Index)، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أكثر الدول دينامية، مدفوعة ببيئة أعمال مواتية وتدفّقات قوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتحتل تركيا المرتبة الثانية بفضل ثقلها في قطاع السياحة الحلال والأزياء المحتشمة، تليها عن كثب ماليزيا المعروفة بأطرها التنظيمية المتينة ومنظومتها المبتكرة. وتُكمل المملكة العربية السعودية ومصر قائمة الخمسة الأوائل.

وعلى الصعيد التجاري، سجّلت دول منظمة التعاون الإسلامي سنة 2022 عجزًا قدره 47 مليار دولار في منتجات الحلال، رغم تراجعه بنحو 25% خلال عام واحد. وبلغت صادرات الدول الأعضاء من منتجات الحلال 313 مليار دولار، تهيمن عليها خمسة بلدان رئيسية هي: إندونيسيا، بنغلاديش، تركيا، ماليزيا، وباكستان، التي تمثل مجتمعةً أكثر من 75% من إجمالي الصادرات. أما الواردات فقد بلغت 359.5 مليار دولار، ويأتي 43% منها من أكبر خمسة مستوردين، وهم: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، تركيا، وماليزيا. ورغم هذه الأرقام الكبيرة، فإن 27% فقط من واردات الحلال في إطار منظمة التعاون الإسلامي مصدرها الدول الأعضاء، ما يكشف عن إمكانات هائلة لتعزيز الاندماج الاقتصادي البيني داخل المنظمة.

كما أكدت سنة 2023 تنامي اهتمام المستثمرين، حيث تم تسجيل 86 صفقة في قطاعات الحلال، من بينها 61 صفقة قُدّرت قيمتها بنحو 4.5 مليارات دولار. ويلعب التحول الرقمي دورًا حاسمًا في هذا التطور؛ إذ تبرز العديد من الدول، ولا سيما

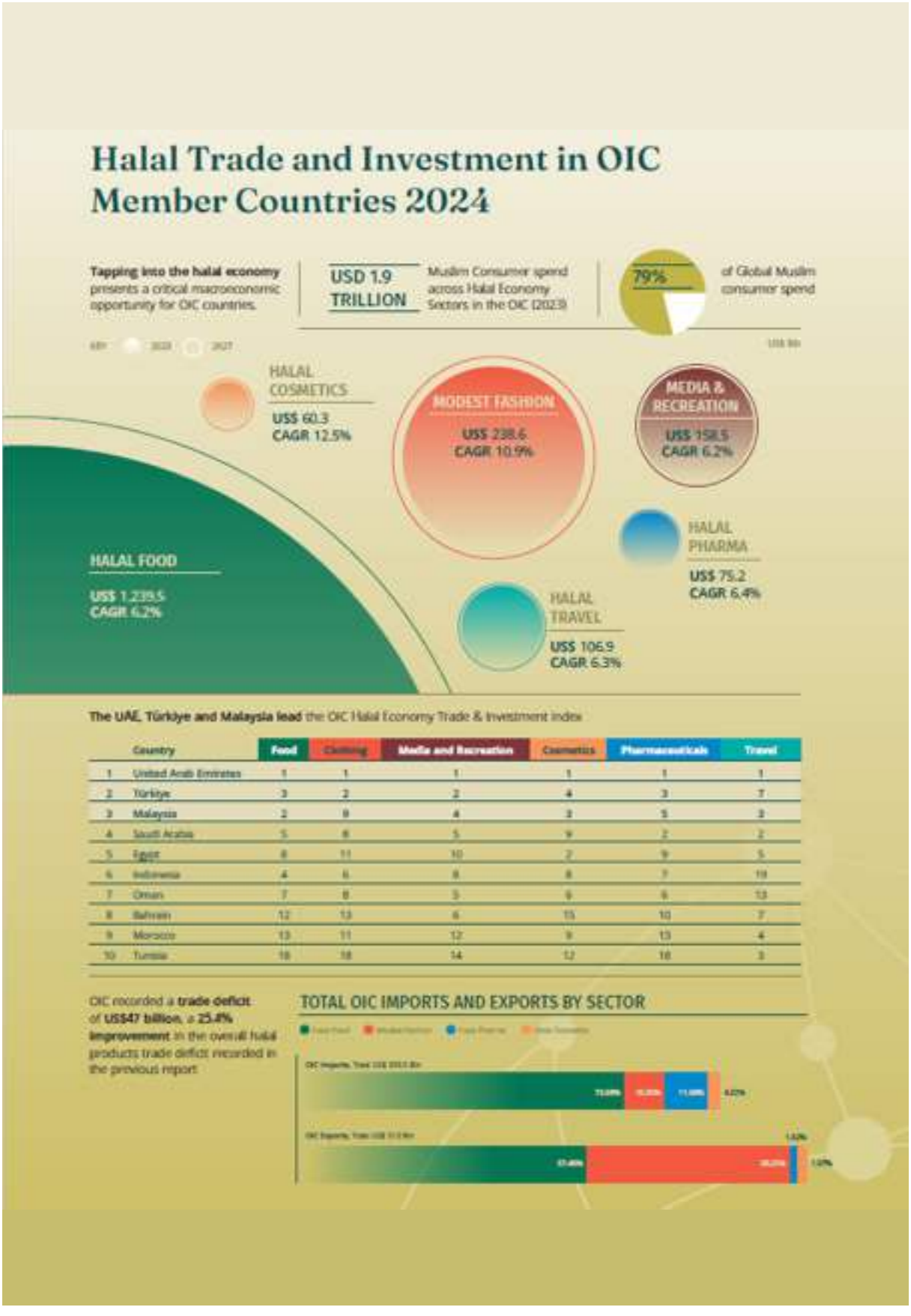

	Country	Food	Clothing	Media and Recreation	Cosmetics	Pharmaceuticals	Travel
1	United Arab Emirates	1	1	1	1	1	1
2	Türkiye	3	2	2	4	3	7
3	Malaysia	2	9	4	3	5	3
4	Saudi Arabia	5	8	5	9	2	2
5	Egypt	8	11	10	2	9	5
6	Indonesia	4	6	8	8	7	19
7	Oman	7	8	3	6	6	13
8	Bahrain	12	13	6	15	10	7
9	Morocco	13	11	12	9	13	4
10	Tunisia	10	10	14	12	10	3

TOP EXPORTERS TO OIC IN 2022

Only 4 OIC MS are part of the top 20 suppliers to the OIC in 2022.

HALAL ECONOMY PRODUCTS TRADE BALANCE IN 2022

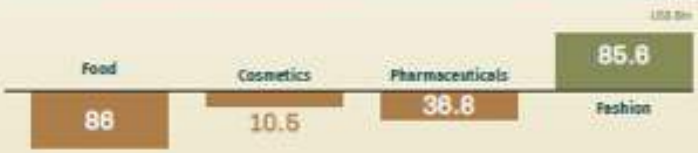

TOP CATEGORIES IMPORTED BY THE OIC

HS Code	Description	Largest Importer in OIC
1001	Wheat and meslin	Egypt
3004	Medicaments (for retail use)	Saudi Arabia
1701	Cane or beet sugar	Indonesia
1511	Palm oil and its fractions	Pakistan
1005	Maize or corn	Iran
3002	Vaccines, Human and animal blood	Türkiye
1006	Rice	Iran
1201	Soya beans, whether or not broken	Egypt
402	Milk and cream	Algeria
2304	Oilcake and other solid residues	Indonesia

In 2023, a total of **86 deals** were recorded in and related to the OIC across the six sectors of the halal economy. 61 of these deals were disclosed and valued at **US$4.5 billion.**

TOP 5 COUNTRIES BY NUMBER OF VC, PE, AND M&A DEALS IN 2023

TOTAL DISCLOSED DEAL VALUE BY SECTOR

TOP 5 DEALS IN THE OIC HALAL ECONOMY

Sector	Deal Type	Target Company	Target Company Country	Investor	Deal Value (US$ Bln)
Pharmaceuticals	Merger/Acquisition	Ramsay Sime Darby Health Care	Malaysia	Columbia Asia Hospital	1.21
Travel	Merger/Acquisition	Tamdeen Real Estate Company - KPSC	Kuwait	Tamdeen Investment Company - KSCP	1.10
Food	Merger/Acquisition	Careem Technologies	United Arab Emirates	a&	0.40
Food	Merger/Acquisition	ChatFood	United Arab Emirates	Deliverect	0.24
Travel	Merger/Acquisition	National Corporation for Tourism and Hotels	United Arab Emirates	Alpha Dhabi Holding PJSC	0.19

اقتصادات الخليج، بتقدمها في مجال رقمنة التجارة العابرة للحدود، باعتبارها رافعة أساسية لتيسير المبادلات وتعزيز القدرة التنافسية. وقد أطلقت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا، على سبيل المثال، مبادرات طموحة لتحديث إجراءات التجارة الخارجية. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، من بينها ضعف القدرات المؤسسية في بعض الدول، ونقص الانسجام التكنولوجي ومعايير الشهادات، إضافة إلى صعوبات التمويل، وهي عوامل ما تزال تُبطئ التحول الرقمي لسلاسل القيمة في الاقتصاد الحلال.

يُعَدّ قطاع الأغذية الحلال الركيزة الأساسية لهذه المنظومة الاقتصادية. ففي عام 2023، أنفق المستهلكون المسلمون في دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 1.24 تريليون دولار على المنتجات الغذائية، وهو رقم يُرتقب أن يرتفع إلى 1.58 تريليون دولار بحلول عام 2027. ورغم استمرار العجز في الميزان التجاري للأغذية الحلال عند مستوى مرتفع بلغ 85 مليار دولار، فإن الاهتمام المتزايد من طرف المستثمرين بالتكنولوجيات الزراعية، والشركات الناشئة في مجال الغذاء، وخدمات التوصيل، يعكس تحوّلًا عميقًا يشهده هذا القطاع. ويؤكد التقرير على الطابع الاستعجالي لتوحيد المعايير وتعزيز مساطر الاعتماد والشهادات من أجل مواكبة هذا التطور.

كما يؤكد قطاع الأدوية الحلال بدوره مسار صعوده. فقد بلغت نفقات المستهلكين المسلمين على المنتجات الصيدلانية في دول منظمة التعاون الإسلامي 75 مليار دولار سنة 2023، ومن المتوقع أن تواصل نموّها بوتيرة منتظمة لتصل إلى 96 مليار دولار في أفق عام 2027. ورغم عجز تجاري يُقدَّر بـ 37 مليار دولار، فإن هذا القطاع يستقطب استثمارات مهمة، لا سيما في ماليزيا والمغرب، حيث يعمل فاعلون رئيسيون على تعزيز قدراتهم الصناعية.

أما قطاع مستحضرات التجميل الحلال فيشهد نموًّا متسارعًا، مدفوعًا بتزايد الطلب على منتجات طبيعية وآمنة وتحترم القيم الأخلاقية. ففي عام 2023، بلغت النفقات حوالي 60 مليار دولار، ومن المنتظر أن تقترب من 100 مليار دولار بحلول عام 2027. ومثل القطاعات الأخرى، تظل التحديات الأساسية متمثّلة في توحيد المعايير وبناء منظومات متكاملة قادرة على دعم العلامات التجارية المحلية وتعزيز تنافسيتها.

ويُعَدّ قطاع الأزياء المحتشمة أحد القطاعات

يمثل الاقتصاد الحلال اليوم أكثر بكثير من مجرد قطاع سوق استهلاكي: إنه محرك استراتيجي للنمو، ورافعة للابتكار، ومجال للفرص لا يزال غير مستغل إلى حد كبير بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي.

القليلة التي تحقق فائضًا تجاريًا داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، إذ سجّل فائضًا قدره 85 مليار دولار سنة 2023. وبلغت نفقات المستهلكين 278 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 362 مليار دولار بحلول عام 2027. ويُعزى هذا الأداء إلى القدرة التنافسية العالية لعدد من الدول المنتِجة، إضافة إلى بروز مجالات متخصّصة جديدة، مثل الملابس الرياضية المحتشمة.

ويواصل قطاع السياحة الحلال بدوره مسار التوسع. فقد بلغت نفقات السفر للمسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي 107 مليارات دولار سنة 2023، ومن المرتقب أن تصل إلى 137 مليار دولار في عام 2027. وتؤكد الاستثمارات الكبرى المسجّلة في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة حيوية هذا السوق المتحوّل، الذي تغذّيه الابتكارات الرقمية والارتقاء بجودة العروض السياحية.

أما صناعات الترفيه والإعلام الحلال، فقد بدأت تفرض حضورها تدريجيًا، مدفوعة بالطلب المتزايد على المحتويات الثقافية الملائمة، والمنصّات الرقمية، والتجارب التفاعلية الغامرة. وقد بلغت النفقات في هذا المجال 159 مليار دولار سنة 2023، ومن المنتظر أن تتجاوز 200 مليار دولار بحلول عام 2027.

وفي هذا السياق، يقترح المركز الإسلامي لتنمية التجارة إطارًا استراتيجيًا يهدف إلى هيكلة هذه المنظومة الاقتصادية وتعزيز موقع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الساحة العالمية. ويرتكز هذا الإطار على ثلاثة محاور أساسية: تحسين الأطر التنظيمية المرتبطة بتجارة الحلال، وتطوير صناعات حلال تنافسية من خلال منظومات فعّالة، وتعميق فهم ديناميات السوق من أجل توجيه السياسات العمومية بشكل أفضل. ومن خلال 26 استراتيجية شاملة و69 توصية قطاعية، يقدّم التقرير خارطة طريق طموحة تمكّن اقتصادات دول المنظمة من استقطاب قيمة مضافة أكبر والتحوّل إلى روّاد عالميين في مجال الاقتصاد الحلال.

خلاصة القول، لم يعد الاقتصاد الحلال اليوم مجرّد قطاع استهلاكي، بل أصبح محرّكًا استراتيجيًا للنمو، ورافعةً للابتكار، ومجالًا واسعًا للفرص التي لا تزال إلى حدّ كبير غير مستغلّة بالنسبة لـدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال اعتماد سياسات ملائمة، وتوجيه استثمارات مُستهدفة، وتعزيز التعاون البيني، إلى جانب إطلاق حملات توعوية ترسّخ أسلوب الحياة الحلال، تمتلك المنطقة المقوّمات الكفيلة بترسيخ مكانتها كقطب عالمي محوري في هذه المنظومة الاقتصادية الآخذة في التوسّع. ■

Beyond a generation story
SunClay

قصص نجاح ريادة الأعمال النسائية في إفريقيا جنوب الصحراء

سان كلاي توغو، قوة هادئة لرؤية راسخة ومتطلّعة إلى المستقبل

في توغو، تعيد رائدات الأعمال رسم ملامح المشهد الاقتصادي بروحٍ من الإبداع والمرونة والجرأة. فهنّ لسن مجرد فاعلات اقتصاديات، بل يجسّدن حركة عميقة قوامها استعادة المعارف والمهارات الإفريقية الأصيلة وخلق قيمة مستدامة. وخلال السنوات الأخيرة، مكّنت العديد من المبادرات العمومية والخاصة النساء من الولوج إلى التمويل، والتكوين، وشبكات الدعم الضرورية لنمو مشاريعهنّ وتوسّعها على المستوى الإقليمي.

ومن بين هذه الرائدات، تبرز مارلين يمبابي ناهم-تشوغلي، مؤسسة علامة سان كلاي، كنموذج يُحتذى به. إذ يعكس مسارها قوّة رؤية متجذّرة في الإرث الثقافي، نمت بالشغف، وتعزّزت بدعم مؤسسات فاعلة، من بينها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتحاد سيدات الأعمال في توغو. وقد استفادت من هذا الدعم عبر أول حاضنة أعمال في توغو المخصّصة لريادة الأعمال النسائية، إضافة إلى برنامج وطني تابع لوزارة الاقتصاد الرقمي يهدف إلى تكوين النساء المقاولات ومواكبتهن من أجل هيكلة مشاريعهن بشكل فعّال وتعزيز رقمنتها.

إن قصة سان كلاي ليست مجرد تجربة نجاح فردية، بل تعبير صادق عن طموح نسائي إفريقي قادر على تحويل الجذور الثقافية إلى قوة ابتكار، وبناء مستقبل اقتصادي أكثر شمولًا واستدامة.

قصة ولدت من رحم الأرض والتقاليد:

تُجسّد سان كلاي، أي «طين الشمس»، أكثر من مجرد علامة للعناية المعتمدة على الطين ومستحضرات التجميل الطبيعية؛ إنها

مارلين يمبابي ناهـم-تشوغلي، مؤسسة علامة سان كلاي

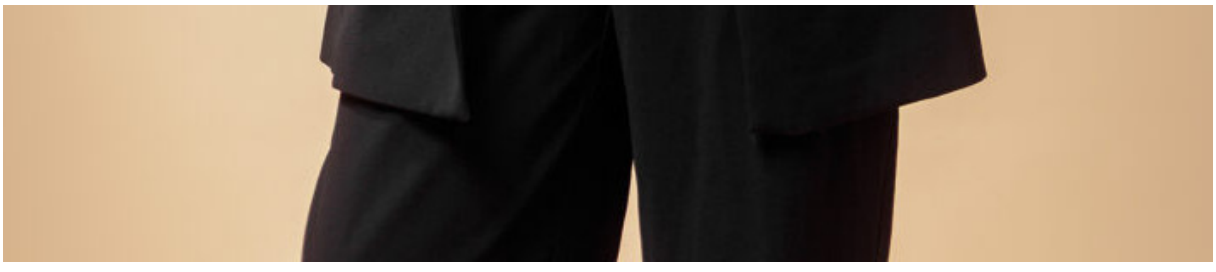

حكاية تـوارثٍ بين الأجيال وإيمـان عميق بقوى الطبيعةً. تعود جذور هذه القصة إلى سنة 1996، في قلب توغو، حيث ارتبطت الأسرة بتقاليد علاجية قائمة على الاستعمال العلاجي للطين في أشكال متعددة، مثل المشروبات العلاجية، والكمّادات، وقطرات العين، والتحاميل، والمراهم، وزيوت التدليك، والأقنعة، وغيرها. وقد انتقل هذا الرصيد المعرفي العريق من الأم إلى الابنة، ليشكّل أسـاس شغفٍ عميق حوّلته مارلين، بعد سنوات، إلى مشروع حياة متكامل.

وفي عام 2019، وُلـدت سان كلاي حاملة رسالة واضحة تتمثّل في إتاحة فوائد الطين للجميع من خلال عناية طبيعية فعّالة تحترم البيئة، وترسيخ الطين كحليف صحي يومي لا غنى عنه. ومـع مـرور الوقت، فرضت العلامة مكانتها كأول دار خبيرة في توغو متخصّصة في العلاج بالطين، جامعـةً بين غنى التقاليد الإفريقية ومتطلبات العصر في مجال مستحضرات التجميل الطبيعية، مع تسجيل علامتها رسميًا لدى المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية سنة 2023.

يُصمَّم كل منتج بوصفه تجربة حسّية وعلاجية متكاملة، تهدف إلى استعادة توازن الجسد والروح. فمن أقنعة الطين إلى المقشّرات والصوابين المصنوعة يدويًا، وصولًا إلى علاجات العناية والرفاه، تجسّد سان كلاي أسلوبَ حياةٍ متكاملًا ودعـوةً صادقة إلى العودة إلى مَا هو جوهري: الرفاه المستمدّ من الطبيعة.

خبرة حرفية مصقولة بالعلم:

ترتكز سان كلاي على خبرة فريدة تجمع بين الموروث العائلي والمعرفة العلمية، حيث تُطوَّر علاجات محلية تستجيب لمتطلبات الحياة اليومية من خلال العلاج بالطين والصياغة التجميلية الطبيعية. فخلف كل منتج عملٌ دقيق يبدأ بالاختيار المتأنّي لأنواع الطين وفق خصائصها المختلفة، مثل التنقية، والتهدئة، والتنشيط، والمساعدة على التئام البشرة، ثم مزجها بزيوت نباتية ثمينة ومستخلصات طبيعية، قبل إخضاعها لعمليات تصنيع حرفية تحترم معايير الجودة والسلامة الصحية المعتمدة دوليًا.

ويُتيح هذا التزاوج بين الأصالة والابتكار ابتكارَ مستحضرات تجمع بين المصداقية والفعالية، وتهدف إلى إعادة التوازن للجسم بشكل يومي، مع تكييفها لتلائم احتياجات البشرة الإفريقية والبشرة العالمية على حدّ سـواء. وفي هذا السياق، يكشف الطين، باعتباره مـادة حيّة وسخيّة، عن كامل

إن مسار سان كلاي هو قبل كل شيء حكاية امرأة إفريقية تؤمن بقدرة الطبيعة وبأهمية نقل المعرفة عبر الأجيال. غير أنّ رؤية مارلين تتجاوز حدود النجاح الفردي، إذ تسعى إلى ترسيخ نموذج جماعي قوامه ريادة أعمال نسائية مستدامة، جريئة، ومتضامنة.

طاقته: تنقية، وتـوازن، وإشراق، وترميم، وتجديد، وإعادة تمعدُن.

تموقع واضح: الطبيعية، التقاليد، والأناقة الهادئة

تتبوّأ سان كلاي اليوم مكانة علامة راقية تتحمّل مسؤوليتها البيئية، مستمدّة قوّتها من جذورها الإفريقية، ومنفتحة في الوقت نفسه على آفاق عالمية. وتقوم هويتها على ثلاثة أسس محورية:

- صـون الطبيعة والكائن الحي: اعتماد تركيبات طبيعية خالية من المكوّنات المشكوك في سلامتها.
- الإرث وتوارث المعارف: ترسيخ الاستمرارية بين الأجيال وتثمين المهارات المحلية.
- الأنـاقـة الواعية: رؤيـة جمالية رفيعة وبسيطة، تقوم على التوازن والوعي.

وبفضل حضورها على المنصّات الرقمية، ومشاركتها في المعارض الدولية، واعتمادها متاجر مؤقتة، إلى جانب تنظيم مبيعات خاصة وحـصريـة، تمكّنت سـان كـلاي من بناء مجتمع وفيّ من النساء والرجال الذين يقدّرون الطبيعية، والنجاعة، والاستدامة.

دعـم المـركـز الإسـلامـي لتنمية التجارة والإيسيسكو: منعطف نحو النمو الدولي

تقول السيدة مارلين يمبابي ناهـم-تشوغلي، المديرة العامة لسان كلاي توغو: لقد مكّننا دعم المركز الإسلامي لتنمية التجارة من إضفاء طابع أكثر احترافية على مقاربتنا، ووضع الأسس الصلبة لتوسّع إقليمي مستدام. إنها شراكة منحتنا الثقة في قدراتنا وفي مشروعية مشروعنا.

شكّل عام 2023 محطةً مفصلية في مسار العلامة، حيث تم اختيار سان كلاي للمشاركة في تحدّي الابتكار الشبابي للإيسيسكو، بشراكة مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقرّه الدار البيضاء بالمملكة المغربية. وقد نال المشروع إعجاب لجنة التحكيم بفضل رؤيته الشمولية، وأصالته، وإمكاناته الكبيرة من حيث الأثـر. وفي كلٍّ من باكو وشوشا بجمهورية أذربيجان، تُوّجت مارلين بجائزة للابتكار تقديرًا للإبداع والقيمة المضافة التي يقدّمها نموذجها.

وقد أتاح هذا التأطير الحصول على منحة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مكّنت العلامة من تسريع وتيرة تطويرها، لاسيما من خلال تحسين التغليف، وهيكلة عملية الإنتاج، وتعزيز قدراتها التنظيمية والتجارية.

تغيير العلامة التجارية بشكل رمزي: «سان كلاي، حيث الماضي يلهم المستقبل»

في عـام 2025، تدخل سـان كـلاي مرحلة جديدة من مسيرتها. فبهويّة مُحدَّثة، وشعار جديد، وعبارة» ما بعد حكاية جيل «، تؤكّد العلامة نضجها وطموحها للانفتاح على الأسواق الدولية. وقد جاء تغيير العلامة ثمرةَ عمل معمّق مع فريق إبداعي محلّي، لتعكس رغبةً سان كلاي في إقامة حوار متوازن بين الجذور والحداثة.

ويرافق هذا التحوّلَ تصورٌ جديد لتجربة الزبون، يقوم على عالم بصري نقيّ، وتغليف أنيق، وخطاب تواصلي مُلهم يـزاوج بين الطبيعة والعاطفة، حيث تلتقي الفعالية بالملمس، والحسّ بالجمال، والتجربة الحسيّة المتكاملة.

تجارب تفاعلية: «البيع الخاص لسان كلاي» و«التناغم الهادئ»

وفاءً لرؤيتها الإنسانية والحسّية، تعتمد سان كلاي نهج التجربة المباشرة كخيار أساسي للتواصل مع جمهورها. إذ تتيح مبيعاتها الخاصة، التي تُقام في فضاءات راقية، فرصة اندماج عميق في عالم الرفاه الطبيعي. وقد نُظّمت أحدث هذه المبادرات تحت شعار» عِش تجربة التناغم الهادئ «في فضاء الباتيو بمدينة لومي، ضمن أجواء يسودها الهدوء والانسجام، حيث تماهت الموسيقى مع

الروائح العطرية ومتعة الاكتشاف. ويجسّد هذا المفهوم تلاقي فنّ العيش مع العناية والبعد التشاركي، معبّرًا عن جوهر سان كلاي بوصفها لحظة توازن وجمال صادق.

وقد أسفر نجاح هذه التجربة عن الإعداد لتنظيم محطة جديدة من «عِش تجربة التناغم الهادئ» بمدينة كوتونو، بما يعكس بوضوح دينامية التوسّع الإقليمي للعلامة وتنامي جاذبيتها.

إن مسار سان كلاي هو قبل كل شيء حكاية امرأة إفريقية تؤمن بقدرة الطبيعة وبأهمية نقل المعرفة عبر الأجيال. غير أنّ رؤية مارلين تتجاوز حدود النجاح الفردي، إذ تسعى إلى ترسيخ نموذج جماعي قوامه ريادة أعمال نسائية مستدامة، جريئة، ومتضامنة. ومن هذا المنطلق، تدعو المديرة العامة لسان كلاي إلى إحداث فضاءات إقليمية للتبادل بين رائدات الأعمال الإفريقيات، إلى جانب تطوير برامج تكوين منسجمة مع خصوصيات الواقع الميداني وتحدّياته. ■

المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي-الإفريقي (الدورة الخامسة) 2025

انعقدت الدورة الخامسة من المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي-الإفريقي يومي *16* و*17* أكتوبر *2025* بمدينة إسطنبول تحت شعار: «تعزيز العلاقات التركية-الإفريقية لتحقيق مكاسب متبادلة» .

ونُظّم هذا الحدث من طرف مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، بشراكة مع الاتحاد الإفريقي، بهدف توطيد العلاقات التجارية بين تركيا والدول الإفريقية وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها. وقد ترأس أشغال المنتدى فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، إلى جانب فخامة رئيس جمهورية أنغولا والرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، جواو غونسالفيس لورينسو. وجمع المنتدى أكثر من 4,000 مشارك من مختلف البلدان الإفريقية ومن تركيا. كما شهد حضور شخصيات رفيعة المستوى، من بينها السيدة أمينة أردوغان، ووزير التجارة التركي، إلى جانب وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية من عدد من الدول الإفريقية.

وسلّط المنتدى الضوء على مجموعة من القطاعات ذات الأولوية للتعاون الاقتصادي، من أبرزها: الزراعة والصناعات الغذائية، الطاقات المتجددة واستغلال الموارد المنجمية، صناعة السيارات، النسيج، النقل واللوجستيك، البناء والأشغال العمومية، الدفاع، والتكنولوجيات الرقمية. كما نُظّمت جلسات نقاش، ومؤتمرات،

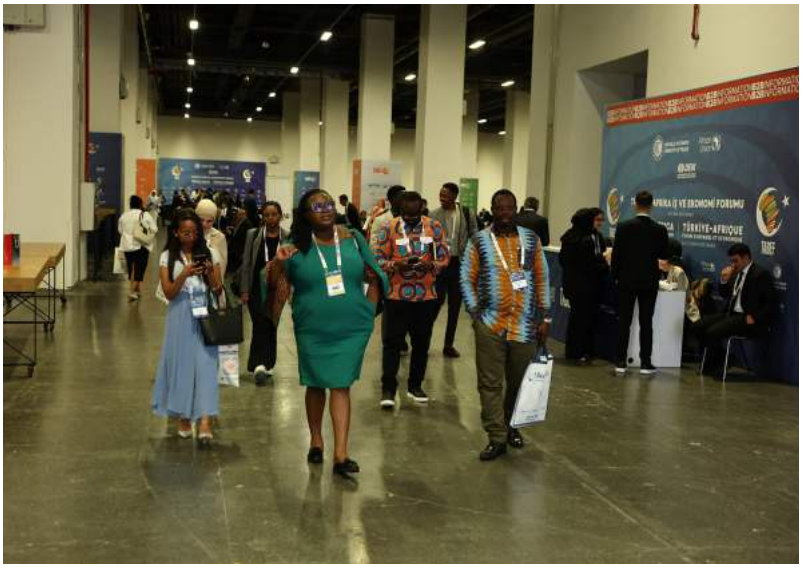

ومعارض، ولقاءات رفيعة المستوى لمناقشة قضايا مرتبطة بسلاسل القيمة التنافسية في قطاع النسيج، والأمن الغذائي، والإنتاج المستدام، والصناعة الصيدلانية والمعدات الطبية، وريادة الأعمال.

وتضمّن برنامج المنتدى أيضًا لقاءات ثنائية، وعروضًا تقديمية للبلدان (موزمبيق، نيجيريا، مصر)، إضافة إلى جلسات حكومات-والشركات (G2B) وما بين الشركات (B2B)، وذلك بهدف تحفيز الاستثمارات المباشرة، وتسهيل الولوج إلى الأسواق، وتطوير مشاريع هيكلية ذات أثر طويل المدى.

وعلى هامش المنتدى، عُقدت أيضًا حلقة نقاش خاصة خُصّصت لريادة الأعمال النسائية. وقد ترأست هذه الجلسة السيدة أمينة أردوغان، عقيلة رئيس الجمهورية التركية، والسيدة آنا أفونسو دياس لورينسو، عقيلة رئيس جمهورية أنغولا. وقد أتاحت هذه المناسبة لرائدات الأعمال التركيات والإفريقيات تبادل تجاربهن، ومناقشة فرص التعاون، والبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة النساء في مناصب صنع القرار، سواء في القطاعين العام والخاص، أو في مختلف مجالات المجتمع المدني.

ويُذكر أنه بدعوة من السلطات التركية، شاركت بعثة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة برئاسة السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز، في أشغال هذا المنتدى. وبهذه المناسبة، عقدت المديرة العامة سلسلة من اللقاءات الثنائية، لا سيما مع معالي السيد محمد علي الحويج، وزير الاقتصاد والتجارة بدولة ليبيا، ومع السيدة أماني عصفور، رئيسة مجلس الأعمال الإفريقي، والسيدة فرانسيسكا تاتشوب بيلوب، مفوضة مفوضية الاتحاد الإفريقي المكلفة بالتنمية الاقتصادية والتجارة، والسياحة والصناعة والمناجم. وقد شكّلت هذه اللقاءات فرصة لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك.

وعلى صعيد آخر، قامت بعثة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالترويج لأنشطة المركز وخدماته، وزيارة فضاءات المعارض ولقاءات الأعمال الثنائية، حيث تم جمع الكتيبات والكتالوجات الخاصة بالعارضين، إضافة إلى قواعد بيانات الفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص المشاركين في لقاءات الأعمال الثنائية. ■

جيتكس جلوبال دبي 2025

انعقدت الدورة الخامسة والأربعون من معرض "جيتكس جلوبال *2025*" خلال الفترة من *13* إلى *17* أكتوبر *2025* بمدينة دبي، بمشاركة واسعة ضمّت مبتكرين، وعارضين، وشركات ناشئة، ومؤسسات من القطاعين العام والخاص، قدموا من أكثر من *180* دولة.

وقد نُظّم هذا الحدث الدولي البارز من طرف مركز دبي التجاري العالمي، ويُعدّ من أبرز التظاهرات السنوية التي تسلّط الضوء على أحدث الابتكارات العالمية في مجالات التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي.

وقد مكّنت دورة هذه السنة من استعراض آخر المستجدات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والحوسبة السحابية، والصحة الرقمية، والمدن الذكية، إلى جانب الابتكارات التي تقودها الشركات الناشئة. وتميّز المعرض بمشاركة أكثر من 6,800 عارض، من بينهم حوالي 2,000 شركة ناشئة من مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى 1,200 مستثمر يديرون أصولًا تتجاوز قيمتها تريليون دولار أمريكي.

وشكّل هذا الحدث رفيع المستوى منصّةً جامعة لروّاد الأعمال، والمستثمرين، والمهتمين بالتكنولوجيا، حيث أتاح لهم تبادل أحدث الابتكارات، والمعارف المرتبطة بالتكنولوجيات المستدامة، وآليات التمويل الرقمي، واستشراف آفاق الاقتصاد الرقمي العالمي. كما وفّر جيتكس جلوبال 2025 فضاءً للنقاش وتبادل الخبرات بين القادة العالميين من خلال جلسات حوارية، وورشات عمل، وندوات متخصّصة تناولت آخر التطورات والاتجاهات في مجالات التكنولوجيا والرقمنة، واستعرضت أبرز التوجّهات العالمية في الاستثمار التكنولوجي. ■

المؤتمر التاسع لمبادرة الاستثمار في المستقبل
27-30 أكتوبر 2025، الرياض – المملكة العربية السعودية

احتضنت العاصمة الرياض، تحت الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أعمال الدورة التاسعة لمبادرة الاستثمار في المستقبل خلال الفترة من *27* إلى *30* أكتوبر *2025*، تحت شعار: «مفتاح الازدهار».

ويُعدّ هذا الحدث منصة عالمية رائدة تجمع قادة العالم، والمستثمرين، وصنّاع القرار، لبحث سبل توظيف الاستثمار في خدمة مستقبل مزدهر ومستدام للبشرية.

وخلال هذه المناسبة، ناقش المشاركون التحديات التي يشهدها العالم اليوم، ولا سيما تأثير الذكاء الاصطناعي والروبوتات على الإنتاجية، وإشكاليات خلق الثروة في ظل تنامي عدم المساواة، والقضايا الجيو-اقتصادية المرتبطة بندرة الموارد، والتحولات الديموغرافية التي تعيد تشكيل أسواق العمل، إضافة إلى الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. كما نُظِّم على هامش المؤتمر »يوم الاستثمار«، بهدف إبرام صفقات كبرى، وبناء شبكات علاقات، واستعراض تكنولوجيات المستقبل، واستكشاف استراتيجيات ريادية مبتكرة.

وقد أسهم هذا الموعد السنوي في تعزيز مكانة الرياض كمركز عالمي بارز، يجمع القادة والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم، ويحوّل الرؤى الطموحة إلى استراتيجيات عملية تسهم في تشكيل مستقبل الاستثمار على الصعيد الدولي. ■

الزخم الاقتصادي في السنغال: مرحلة جديدة من الثقة والسيادة الاستراتيجية

مدفوعًا بتعهّدات استثمارية قياسية، وأداء اقتصادي متين، واستراتيجية تنموية قائمة على السيادة والإصلاح، ترسّخ السنغال مكانتها كإحدى أكثر وجهات الاستثمار ديناميةً ومصداقيةً في غرب إفريقيا.

تدخل السنغال مرحلةً جديدة تتسم بتجدّد الثقة الاقتصادية وتعزّز الحضور الدولي. فقد جرى خلال الدورة الثانية لمنتدى» الاستثمار في السنغال «، المنعقدة يومي 7 و8 أكتوبر 2025 في داكار، إبرام تعهّدات استثمارية بلغت 23.5 مليار دولار، بما يؤكد موقع البلاد كقطب رئيسي للاستثمار في غرب إفريقيا. وجمع الحدث أكثر من 11,700 مشارك من 70 دولة، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. كما تم توقيع 51 اتفاقية شراكة في قطاعات استراتيجية، من بينها التصنيع، والطاقة، وإنتاج الأسمدة، والزراعة المستدامة. وفي ختام المنتدى، أشاد رئيس الوزراء عثمان سونكو بـ«موجة جديدة من الثقة الدولية» في حوكمة السنغال ورؤيته التنموية في ظل رئاسة باسيرو ديوماي فاي.

وتندرج هذه المكاسب ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية (2024–2029)، الهادفة إلى تسريع التحوّل الهيكلي للاقتصاد عبر تعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ورفع الإنتاجية الزراعية، وتطوير الطاقات المتجددة. كما أسهم المنتدى في ترسيخ الدور المتنامي للسنغال كمنصّة إقليمية للحوار بين القطاعين العام والخاص، بغية تعبئة التمويل وتحفيز خلق فرص الشغل. وتؤكد المعطيات الاقتصادية الحديثة هذه الدينامية؛ إذ أفادت مديرية التوقعات والدراسات الاقتصادية بأن النشاط الاقتصادي خارج قطاعي الزراعة والغابات سجّل نموًا شهريًا بنسبة 10.1% في يوليوز 2025، ما يعكس حيوية القطاعات الإنتاجية.

ويأتي هذا النمو في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي «جوبانتي كوم»، المعلن عنها في أغسطس 2025. وقد صُمّمت هذه الخطة كأحد أعمدة رؤية 2050 الحكومية، وتهدف إلى تحرير السنغال من منطق التبعية والتدبير قصير الأمد، عبر الجمع بين التخطيط الاستراتيجي، والشفافية فيما يخص الميزانية، والسيادة الاقتصادية. تقدر قيمته بـ 5667 مليار فرنك أفريقي للفترة 2025-2029، ويجمع بين النهج الكينيزي البراغماتي - من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية والزراعة ورأس المال البشري - والرغبة الصريحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والطاقة والصناعة.

كما يهدف التركيز على تعبئة الموارد الداخلية والإصلاح المؤسسي إلى استعادة المصداقية المالية للدولة وتعزيز الملكية الوطنية لسياسات التنمية. ويجسّد تفعيل اللجنة الوطنية للدَّين العمومي، وتعزيز انضباط الميزانية، وإعطاء الأولوية للنتائج الاجتماعية—لا سيما الصحة، وتشغيل الشباب، والتعليم—مقاربةً متماسكةً تسعى إلى التوفيق بين النمو والاندماج الاجتماعي. ورغم استمرار بعض التحديات، خصوصًا بلوغ الدين العمومي قرابة 77% من الناتج الداخلي الإجمالي وضيق الهوامش الخاصة بالميزانية، تُبدي الحكومة إرادة واضحة لمواصلة الإصلاحات وصون ثقة المستثمرين. ويعكس حجم التعهّدات المُعلَن عنها خلال منتدى «الاستثمار في السنغال» اعتراف الشركاء الدوليين بمصداقية الفريق القيادي الجديد وبالآفاق طويلة المدى للاقتصاد السنغالي.

ومع ترسيخ السنغال لمكانته كمركز إقليمي للاستثمار، تعكس مسيرته توجّهًا قاريًا أوسع نحو نموّ ذاتيّ ومستند إلى تخطيط استراتيجي. ونهجُه القائم على الثقة والابتكار والشراكة يُبشّر بظهور واقعية اقتصادية إفريقية جديدة. وكما أكّد رئيس الوزراء عثمان سونكو: «ما ينقص إفريقيا ليس العبقرية، بل الهندسة». وبإصلاحاته ورؤيته، تضع السنغال هذه الهندسة موضع التنفيذ، مؤسِّستا لمرحلة تمتدّ عقدًا من التنمية المستدامة والشاملة. ■

المصدر: صحيفة ذا بوينت غامبيا، فايننشال أفريك

◄ الداخلة : سيادة لوجستية في إفريقيا

بمشاركة أكثر من 300 صانع قرار إفريقي، شكّلت دورة منتدى الداخلة الإفريقي للّوجستيك 2025 محطةً حاسمة في مسار بناء منظومة لوجستية متكاملة، منسجمة مع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وقد جرى اعتماد خمس تدابير هيكلية—من بينها إطلاق شباك موحّد رقمي بالكامل، وإحداث مجلس إفريقي للّوجستيك—ما رسّخ مكانة الداخلة كقطب أفرو-أطلسي استراتيجي ومحفّز لسيادة القارة اللوجستية.

عُقد المنتدى في الداخلة يومي 20 و21 نوفمبر 2025، وجمع وزراء النقل واللوجستيات الأفارقة من غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، وممثلين عن المنظمات الإقليمية، وشركاء التنمية، وقادة الأعمال، وخبراء التكنولوجيا. تحت شعار "أفريقيا متصلة ومستدامة وذات سيادة"، وحد المنتدى المشاركين حول هدف مشترك: جعل الداخلة مركزًا استراتيجيًا أفريقيًا أطلسيًا وتعزيز التكامل الاقتصادي القاري لخدمة منطقة التجارة الحرة لأفريقيا. وفي هذه المناسبة، تم إقرار خمس قرارات رئيسية: إحداث مجلس إفريقي للّوجستيك ومرصد إفريقي للّوجستيك، إطلاق شباك رقمي موحّد، إرساء ممرات لوجستية منسّقة، إلى جانب إنشاء أكاديمية إفريقية للتجارة واللوجستيك. وسيتولى المجلس والمرصد مهمة توحيد السياسات العمومية، وتتبع التكاليف والآجـال التي تُضعف تنافسية الشركات الإفريقية في الأسواق الدولية، وإرساء إطار فعّال للتعاون بين الدول والأقاليم والفاعلين الخواص.

مستوحًى من النموذج المغـربي، يهدف الشباك الرقمي الموحّد إلى رقمنة المساطر الإداريــة وتقليص آجـال العبور وتكاليفه بشكل ملموس. وفيما يتعلّق بتنسيق الممرّات اللوجستية—الرامية إلى تسهيل انسياب السلع وتحسين ولوج البلدان غير الساحلية إلى المنافذ البحرية—فستتركّز الجهود على تطوير شبكات طرقية وميناءية ومتعدّدة الوسائط حديثة وموثوقة، بالاعتماد خصوصًا على الميناء الأطلسي للداخلة والطريق السريع تيزنيت–الداخلة.

كما سيُسهم إحداث أكاديمية إفريقية للتجارة واللوجستيك بمدينة الداخلة في تعزيز كفاءات الشباب والأطر، بما يساعد على سدّ الخصاص الـذي تعانيه القارة في الرأسمال البشري المؤهّل داخل هذه القطاعات الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، ستضطلع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور محوري في تمويل البنيات التحتية وتدبيرها، بالتوازي مع ضرورة توحيد المعايير والشهادات ووثائق النقل. وبشكل عام، يُنتظر أن تُسهم القرارات الاستراتيجية التي اعتُمِدت خلال منتدى الداخلة في تيسير التنفيذ الفعّال لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتمكين إفريقيا من سيادة لوجستية حقيقية. ■

المصدر: Le360 Afrique

◄ ماليزيا في طليعة نمو رابطة آسيان عام 2025

تُرسّخ ماليزيا مكانتها كأحد المحرّكات الجديدة للنمو في جنوب شرق آسيا. فقد قامت عدة بنوك كبرى بمراجعة توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام *2025* لترتفع إلى نحو *5%*، مدفوعة بقوة الطلب الداخلي، وتعافي السياحة بوتيرة سريعة، وارتفاع قيمة العملة الوطنية، إلى جانب دبلوماسية اقتصادية نشطة. وتضع هذه العوامل البلاد في موقع متقدّم لتكون ثاني أسرع اقتصاد نموًا في رابطة آسيان بعد فيتنام.

وتعكس المراجعات التصاعدية الصادرة عن المؤسسات المالية الكبرى تجدّد الثقة في المسار الاقتصادي لماليزيا، المدعوم بمرونة الطلب المحلي، وبيئة خارجية أكثر استقرارًا، ونهج دبلوماسي اقتصادي يزداد استراتيجية. وكانت إتش إس بي سي للأبحاث الاستثمارية العالمية أحدث جهة ترفع توقعاتها، إذ عدّلت تقديرها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الماليزي لعام 2025 من 4.2% إلى 5.0%. وأرجعت ذلك إلى أداء فاق التوقعات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، وتراجع حالة عدم اليقين التجاري، وتحسّن معنويات المستثمرين الدوليين. ووفقًا لإتش إس بي سي، تضع هذه الآفاق ماليزيا على قدم المساواة مع إندونيسيا، وخلف فيتنام مباشرة في سباق النمو الإقليمي.

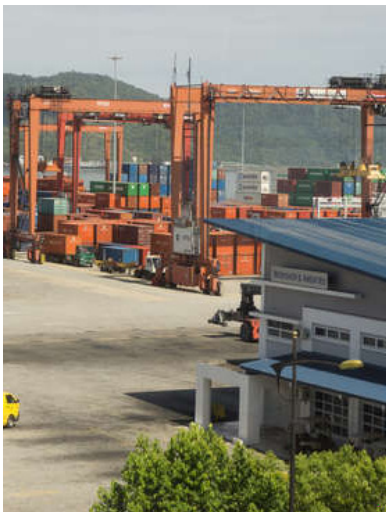

وسارت مؤسسات أخرى على النهج نفسه؛ إذ رفعت مايبنك توقعاتها لعام 2025 من 4.2% إلى 4.7%، مع تعديل توقعات 2026 إلى 4.5%. كما رفعت ستاندرد تشارترد للأبحاث العالمية تقديرها لنمو 2025 إلى 4.7%، مستندة إلى توسّع بنسبة مماثلة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، رغم خفضها الطفيف لتوقعات 2026 إلى 4.5% تحسّبًا لتباطؤ الطلب العالمي، مع تأكيدها على الزخم القوي على المدى القصير.

كما قامت مراكز الأبحاث الأصغر حجماً بمراجعة توقعاتها لتصبح أكثر تفاؤلاً. فقد رفعت سي إم بي سي سيكيوريتيز توقعاتها للنمو لعام 2025 إلى 4.5٪، مستشهدة باستقرار البيئة المحلية واستمرار تدفقات الاستثمار، بينما تتوقع تباطؤاً إلى 4.1٪ في عام 2026، في ظل تشديد ظروف التجارة العالمية..

متانة الطلب الداخلي: ركيزة النمو

ترتكز آفاق النمو في ماليزيا على استهلاك أسري قوي، وسوق شغل مستقر، وقاعدة صناعية متنوّعة تشمل الصناعات التحويلية، والخدمات، والإلكترونيات، والتكنولوجيات الخضراء، والاقتصاد الرقمي. وقد استعادت السياحة—بوصفها مكوّنًا أساسيًا في قطاع الخدمات—مستويات ما قبل الجائحة. وأصبحت ماليزيا اليوم الوجهة الأولى داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا للسياح الصينيين، مع معدلات زيارة تفوق بنحو 20% مستويات عام 2019، مدفوعةً بنظام الإعفاء من التأشيرة وتعزيز الربط الجوي. ومع اقتراب إطلاق حملة »زوروا ماليزيا 2026 «، يتوقع المحللون تسارعًا أكبر في هذا الزخم.

الدبلوماسية: رافعة اقتصادية

تتعزّز الدينامية الاقتصادية لماليزيا أيضًا بدبلوماسية براغماتية. فبصفتها الدولة المضيفة للقمة السابعة والأربعين لرابطة دول جنوب شرق آسيا، أظهرت كوالالمبور قدرتها على الحفاظ على حياد استراتيجي مع الانفتاح على الحوار مع قوى عالمية متنافسة—وهو نهج أسهم في تخفيف حالة عدم اليقين الخارجي ضمن سياق جيوسياسي معقّد. ويرى المحللون أن هذه المرونة الدبلوماسية تُعد عاملًا أساسيًا في ترسيخ ثقة المستثمرين وتهيئة بيئة أعمال أكثر قابلية للتنبؤ.

استقرار الرينغيت يعزّز التفاؤل

شهد الرينغيت الماليزي تحسّنًا ملحوظًا، إذ بلغ نحو 0.24 دولار للرينغيت الواحد (مقارنةً بمستويات قاربت 0.21 دولار في وقت سابق من العام)، مسجّلًا أعلى مستوى له منذ أربع سنوات. ووفقًا لتوقعات مصرف أو سي بي سي، يُرجَّح أن تواصل العملة مسارها الصعودي لتستقرّ عند نحو 0.24 دولار بنهاية 2025، ثم 0.25 دولار في أفق 2026.

خلاصة

إن صعود ماليزيا الاقتصادي ثمرةُ تآزرٍ بين الصلابة الداخلية، والانضباط المالي، والإصلاحات الهيكلية، ودبلوماسية متوازنة. ورغم احتمال بروز رياحٍ معاكسة خارجية قد تُبطئ وتيرة الصادرات في عام 2026، فإن إجماع المؤسسات المالية الكبرى واضح: تدخل ماليزيا عام 2025 بأحد أقوى وأكثر ملفات النمو توازنًا في جنوب شرق آسيا.

المصدر: (Asean Today، CAN، The Investor VAFIE Magazine)

أنشطة منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

◄ **الدورة الوزارية الثانية والأربعون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي- الكومسيك**
1-4 نوفمبر 2025، إسطنبول، تركيا

◄ **ورشة عمل إقليمية حول الربط البري وتأثيره على التجارة الإقليمية في أفريقيا الأطلسية من خلال اتفاقية النقل الدولي البري**
11-12 نوفمبر 2025، الدار البيضاء، المغرب

◄ **ورشة عمل حول دور المعلومات الائتمانية في دعم القرارات التجارية والاستثمارية**
24-26 نوفمبر 2025، الدارالبيضاء، المغرب

◄ **القمة العالمية ومعرض الحلال**
26-29 نوفمبر 2025، اسطنبول، تركيا

◄ **الاجتماع التنسيقي السنوي التاسع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي(ACMOI)**
10-11 ديسمبر 2025، جدة، المملكة العربية السعودية

◄ **الدورة الثانية للمعرض التجاري للصناعة التقليدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
18-28 ديسمبر 2025، الدار البيضاء، المغرب

2e Foire Commerciale de l'Artisanat des États Membres de l'OCI

2nd Craft Trade Fair OIC Member Countries

Du 18 au 28 déc 2025

ICEC-Ain-Sebaâ, Casablanca

منظمة التعاون الإسلامي

OIC-OCI

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وتضم المنظمة ثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة بالإضافة إلى لجنة القدس. وهناك أيضا مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضا دورا حيويا وتكميليا من خلال العمل في شتى المجالات.

www.oic-oci.org